

"دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان"

"Role of Internal Auditor in Disclosing the Sustainable Development in Banks that Listed in Amman Stock Exchange"

إعداد
أشرف خلدون عبيادات

إشراف
الدكتورة عفاف أبو زر

رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

٢٠١٤

بـ

التفويض

أنا أشرف خلدون محسن عبيدات أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات
أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: أشرف خلدون محسن عبيدات

 التوقيع:

التاريخ: 2014/11/2

ج

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "دور المدقق الداخلي في الإقصاص عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصه عمان"، وأجيزت بتاريخ ٢٠١٤/٦/٨.

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم	التوقيع
د. نمر سليمان / عضواً ورئيساً	د. نمر سليمان
د. عفاف أبو زر / عضواً ومشرفاً	د. عفاف أبو زر
أ. د. ماجد شرابري / عضواً خارجياً	أ. د. ماجد شرابري

آية قرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ))
صدق الله العظيم [المجادلة: ١١]

شكر وتقدير

بعد شكر الله عز وجل،»

أتقدم بالشكر الجليل من أستاذتي الفاضلة الدكتورة عفاف اسحق أبو زر، لدورها الكبير في الإشراف على هذه الرسالة، وتوجيهاتها السديدة التي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية الأعمال في جامعة عمان العربية، لما أمدوني به من عون وإرشاد، كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم بإخراج هذه الرسالة إلى النور، وأخص بالذكر الأهل والأصدقاء والأقارب، ولايفوتني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لزملائي في بنك الاستثمار العربي،

فجزا الله الجميع عني خير الجزاء ووفقنا وإياكم لما يجبه ويرضاه،
والله ولي التوفيق

الباحث

أشرف عبيادات

الإهداء

إلى من غابت عني بلحظات فرحتي هذه بحكم القدر... والدقي العزيزة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى من كلل العرق جبينه.. وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لاتتم إلا بالصبر والعزمية والإصرار

إلى والدي العزيز أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية

إلى إخوتي الأعزاء وأسرتي، محسن وتأمر وحموده ونتاليا

إلى كل طالب علم

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث
أشرف عبيادات

قائمة المحتويات

ب.....	التفويض.....
ج.....	قرار لجنة المناقشة.....
د.....	آية قرآنية.....
ه.....	شكر وتقدير.....
و.....	الإهداء.....
ز.....Contents
ط.....	قائمة الجداول.....
ك.....	قائمة الأشكال.....
ك.....	قائمة الملحق.....
ل.....	الملخص.....
م.....	abstract
١.....	الفصل الأول الإطار العام.....
٢.....	١/١ مقدمة.....
٣.....	٢/١ مشكلة الدراسة وعناصرها.....
٤.....	٣/١ فرضيات الدراسة.....
٥.....	٤/١ أنموذج الدراسة.....
٥.....	٥/١ التعريفات الإجرائية للدراسة.....
٧.....	٦/١ أهمية الدراسة.....
٨.....	٧/١ حدود الدراسة.....
٩.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة.....
١١.....	١/٢ مقدمة:.....
١١.....	٢/٢ مفهوم التدقيق الداخلي :.....
١٢.....	٣/٢ أهمية التدقيق الداخلي.....
١٣.....	٤/٢ أنواع التدقيق الداخلي.....
١٤.....	٥/٢ أهداف التدقيق الداخلي.....
١٦.....	٦/٢ فوائد التدقيق الداخلي.....
١٦.....	٧/٢ معارف ومهارات المدقق الداخلي :.....
١٧.....	٨/٢ وظائف المدقق الداخلي.....
١٩.....	٩/٢ مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها.....
٢٢.....	١٠/٢ أبعاد التنمية المستدامة.....

٢٣	١١/٢ أهمية التنمية المستدامة وأهدافها:
٢٤	١٢/٢ مفهوم تقارير الاستدامة ومزاياها:
٢٥	١٣/٢ مؤشرات تقارير الاستدامة
٢٦	١٤/٢ التنمية المستدامة في الأردن
٢٨	١٥/٢ مفهوم تدقيق التنمية المستدامة
٢٩	١٦/٢ وظائف المدقق الداخلي المتعلقة بالاستدامة
٣١	١٧/٢ النظريات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة
٣٢	١٨/٢ الدراسات السابقة
٣٩	١٩/٢ - ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
٤٢	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
٤٣	٤/٣ المقدمة
٤٣	٢/٣ منهجية الدراسة
٤٣	٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة
٤٤	٤/٣ وصف خصائص عينة الدراسة
٤٨	٥/٣ أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات
٥٠	٦/٣ صدق وثبات أداة الدراسة
٥١	٧/٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة
٥٣	الفصل الرابع النتائج واختبار الفرضيات
٥٤	١/٤ مقدمة
٥٤	٢/٤ تحليل بيانات الدراسة
٦١	٣/٤ تحليل مدى ملاءمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة
٦٢	٤/٤ اختبار فرضيات الدراسة
٧٣	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٧٤	١/٥ مناقشة النتائج
٧٧	٢/٥ نتائج الدراسة
٧٧	٣/٥ التوصيات
٨٠	المراجع:

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٣٤	مؤشرات تقارير الاستدامة	١-٢
٥٣	مقارنة بين الدراسات السابقة	٢-٢
٥٨	المدققين الداخليين العاملين في البنوك المدرجة في بورصه عمان	١-٣
٥٩	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٢-٣
٦٠	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية	٣-٣
٦١	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	٤-٣
٦٢	أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	٥-٣
٦٣	أفراد عينة الدراسة حسب متغير المشاركة بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات	٦-٣
٦٧	معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)	٧-٣
٧٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى معلومات ومعارف المدقق الداخلي	١-٤
٧٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الوظائف الحديثة للمدقق الداخلي	٢-٤
٧٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الانشطة الاقتصادية	٣-٤

٧٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الانشطة الاجتماعية	٤-٤
٧٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الانشطة البيئية	٥-٤
٨٠	نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	٦-٤
٨١	نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين العلاقة بين دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان	٧-٤
٨٣	نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان	٨-٤
٨٤	نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان	٩-٤
٨٦	نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان	١٠-٤
٨٧	نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان	١١-٤
٨٩	نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان	١٢-٤
٩٠	نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان	١٣-٤

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	أنموذج الدراسة	٧
٢	الشركات التي تصدر تقرير الاستدامة خلال فترة (٢٠١١-١٩٩٦)	٢٩
٣	مقارنه بين البنوك المدرجة في بورصه عمان فيما يتعلق بإصدار تقارير الاستدامة	٣٧

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
١	استبيان الدراسة
٢	قائمه أسماء محكمين أداة الدراسة (الاستبيان)
٣	أسماء البنوك المدرجة في بورصه عمان

دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصه عمان

إعداد

أشرف خلدون عبيادات

إشراف

الدكتورة عفاف إسحق أبو زر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصه عمان، وتم استعراض مفهوم التدقير الداخلي ومفهوم التنمية المستدامة، وبيان أهميتهم وأهدافهم وفوائدهم وطبيعة العلاقة بينهم. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث أعدت استبانة لجمع البيانات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصه عمان وعدها ١٥ بنكاً، وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددهم (١٦٢) مدققاً داخلياً في البنوك المدرجة في بورصه عمان، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في الإفصاح عن التنمية المستدامة، كما يدرك المدقق الداخلي أهمية وجود نظام إدارة مستدام لأعمال التدقير الداخلي، كما أظهرت الدراسة أن الإفصاح عن التنمية المستدامة كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية تقارير البنوك المدرجة في بورصه عمان، ويكاد يكون معدوماً في بعضها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: العمل على تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخلين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال التنمية المستدامة، والعمل على تطوير مؤشر خاص بالتنمية المستدامة والإفصاح عنه، واستخدامه في تقييم أداء البنوك.

Role of Internal Auditor in Disclosure the Sustainable Development in
Banks that Listed in Amman Stock Exchange

Prepared by:

Ashraf Khaldoun Obeidat

Supervised by:

Dr. Afaf Eshaq Abu Zerr

abstract

This study has been conducted to identify and explain role of the internal auditor in disclosure of sustainable development in banks listed in Amman Stock Exchange. It shows the concept of the internal audit and sustainable development and it explains their importance, objectives, benefits and nature of relationships between them.

The descriptive analytical method has been used in the study to collect the data from primary and secondary sources in which the data were collected through a questionnaire specially prepared for this purpose. Population of the study was consisted of 15 banks listed in Amman stock exchange, then it has been distributed to the study sample that consisting of (162) internal auditors. After all, statistical analysis program (SPSS) has been used to analyze the data and test the hypothesis.

As a result of this study, it has been concluded that the internal auditor has an awareness and consciousness of the importance of his role in disclosure of sustainable development, and he is recognizing the importance of existing a sustainable management system for the internal audit works. Also, the study has found that the disclosure of sustainable development was modest and weak in the majority of reports in banks listed in Amman stock exchange, and virtually non-existent in some of them.

Moreover, the study has concluded with some essential recommendations such as: enhancing the internal auditors skills and knowledge to make them enable to perform their job effectively in the field of sustainable development, and developing a specific index for the sustainable development and its disclosure in order to use it in evaluating the performance of banks.

الفصل الأول الإطار العام

١/١ مقدمة

٢/١ مشكلة الدراسة وعناصرها

٣/١ فرضيات الدراسة

٤/١ نموذج الدراسة

٥/١ التعريفات الإجرائية للدراسة

٦/١ أهمية الدراسة

٧/١ حدود الدراسة

أصبح التطور السريع والمستمر في شتى المجالات هو السمة الغالبة في هذا العصر. وعلى الرغم من أن الهدف من هذه التطورات ودرافعها يأتي استجابة لتلبية احتياجات الإنسان المتزايدة، فإنها قد خلفت آثاراً سلبية واضحة على النواحي الاجتماعية والبيئية، مثل: البطالة والاحتباس الحراري والنقص الحاد في المياه، وتزايد نسب الأمية، والتلوث والنفايات وغيرها الكثير من المشكلات التي يجهد العالم في مواجهتها حالياً. وقد زاد اهتمام الدول والحكومات بهذه المشكلات متمثلاً في إنشاء جمعيات ووكالات لحماية البيئة، وعمل ندوات وبرامج تطوعية للتوعية بالأضرار البيئية، وسن الأنظمة والقوانين بهدف الوصول إلى بيئه نظيفة تسهم في رقي المجتمعات والمحافظة عليها. وقد أدى كل هذا إلى نشوء فكرة التنمية المستدامة. وأصبح موضوع الاستدامة الآن يهم الخبراء من خلال زيادة الفهم للسوق الحالي. والشركات أصبحت ليس فقط معنية بتحقيق الربح بل أيضاً بالمشاركة في أعمال تخدم المجتمع والبيئة.

ورد مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) لأول مرة في تقرير هيئة بروندلاند عام ١٩٨٧م، وتم تعريفها على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون زيادة العبء على الأجيال القادمة. ويقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة المترابطة داخلياً ضمن عملية التنمية المستدامة وهي العناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد (Buchs and Blanchard, 2011)، وببدأ الأمم المتحدة من خلال مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، بالاهتمام بهذا المصطلح، ووافقت مائة وسبعون دولة على وجود حاجة لقيام المشروعات بدمج التنمية المستدامة في عملياتها. واستجابةً لذلك شرعت الشركات بحلول عام ١٩٩٦ بالإفصاح عن تقرير سنوي عن التنمية المستدامة لاقتناعها بأن ذلك سوف يزيد من قيمة أسهمها وخلق ما يعرف بقيمة المساهمين (KPMG, 2011).

وببدأ الشركات تتجه إلى إعداد تقارير خاصة أو تخصيص أجزاء من تقاريرها السنوية للحديث عن أدائها الاجتماعي والبيئي، وحتى تزداد الثقة في تلك التقارير أصبحت الشركات تقوم بالتدقيق والتحقق من أدائها الاجتماعي والبيئي من قبل المدققين الداخلين، مدركة لأهمية التدقيق الاجتماعي والبيئي. زيادة على ذلك فقد لجأت الشركات إلى وضع أنظمة رقابة داخلية تقوم بتغطية الجوانب الاجتماعية والبيئية، مما جعلها تعتمد بشكل كاف على المدقق الداخلي وإعطائه أهمية كبيرة في تغطية تلك الأمور للتأكد من العمليات التي تقوم بها بكفاءة وفاعلية.

ومن أجل تنمية الثقة والمصداقية والشفافية في إدارة الشركات، فإنه لابد من الاستعانة بالتدقيق الداخلي، إذ أصبح المدقق الداخلي مسؤول عن الرقابة، وكذلك أصبح من أهم الوسائل في المشروعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الإدارة العلمية الحديثة في فحص وتقييم مقومات النظام المحاسبي للوقوف على مدى قدرته على تحقيق وظيفتي القياس والإفصاح بكفاءة عالية واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية.

٢/١ مشكلة الدراسة وعنصرها

يعاني مجتمعنا من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والتلوث البيئي وغيرها من المشكلات الاجتماعية، الأمر الذي يدعو لتضافر جهود جميع أفراد المجتمع وشركته للمساهمة في حل هذه المشكلات ومواجهتها والحد منها، وهنا يبرز دور التنمية المستدامة كإحدى هذه الأدوات التي تساعد الشركات على الوفاء بواجباتها اتجاه المجتمع والبيئة، ويعد المدقق الداخلي جزءاً مهماً من نظام إدارة التنمية المستدامة، فهو يقع على قمة هذا النظام، كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل جوانب و مجالات عديدة منها الاجتماعية والبيئية، فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفعالية نظام إدارة الاستدامة أصبح مهماً ولا يمكن الاستغناء عنه في عمل نظام استدامة متكامل في الشركات.

ومع تزايد الاهتمام بتأثير البنوك على المجتمع والبيئة، اتخذت إدارات البنوك عدداً كبيراً من المبادرات لتقييم تأثير البنوك الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والإبلاغ عن هذا التأثير، وبالتالي فإن الغرض من الدراسة هو معرفة دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة، لبيان حجم الاهتمام بالتنمية المستدامة، ومدى الاستعداد ومدى القدرة لإعداد تقارير الاستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الغرض ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: "ما هو دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان؟"؛ كما ستقوم الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ١- هل هناك علاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية؟
- ٢- هل هناك علاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية؟
- ٣- هل هناك علاقة عامة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية؟
- ٤- هل هناك علاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية؟
- ٥- هل هناك علاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية؟
- ٦- هل هناك علاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية؟

٣/١ فرضيات الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية صفرية رئيسة، ومجموعة من الفرضيات الفرعية، يمكن إيجازهما على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية (H0₁):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين دور المدقق الداخلي والافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

وينتبق من هذه الفرضية الرئيسية ست فرضيات فرعية، على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى (H01-1):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثانية (H01-2):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الرابعة (H01-4):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية الخامسة (H01-5):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

الفرضية الفرعية السادسة(H01-6):

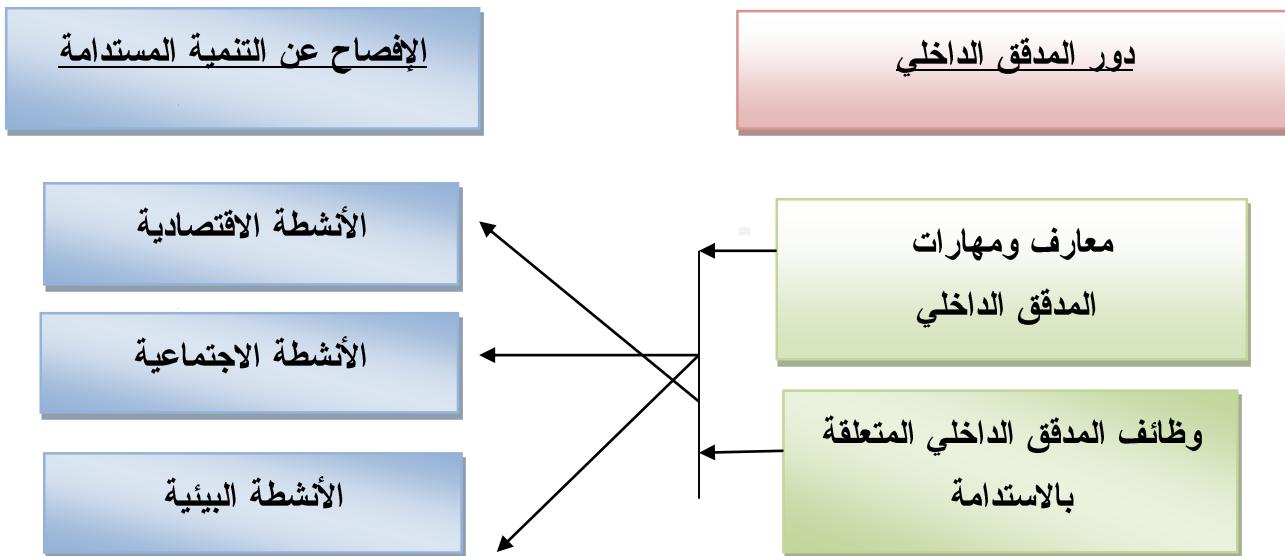
"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

٤/١ أنموذج الدراسة

يمكن تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة لهذه الدراسة من خلال الشكل الآتي :

المتغيرات التابعة

المتغيرات المستقلة



الشكل رقم (١) : أنموذج الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى (KPMG, 2011)، (FEE, 2008)، (أبو زر، ٢٠١٢).

٥/١ التعريفات الإجرائية للدراسة

- المدقق الداخلي في البنك: موظف في البنك مكلف بعمل نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن، يهدف إلى زيادة قيمة عمليات البنك وتحسينها. ويساعد في تحقيق أهداف البنك بأسلوب منتظم ومنضبط لتقدير وتحسين فعالية إجراءات سير العمل بإدارات ووحدات البنك. وعادة ما يقدم تقريراً إلى أعلى مستويات الإدارة بشأن كيفية تطوير الهيكل العام وممارسات البنك.

- معارف ومهارات المدقق الداخلي: وهي الخبرة العملية والفنية والاحترافية، والوعي والإلمام بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية السائدة في البنوك، وبنظام الإدارة، والبيئة، والصحة والسلامة العامة، والأمان، والتوظيف، وحقوق الإنسان، وظروف العمل، والحاكمية.
- وظائف المدقق الداخلي المتعلقة بالاستدامة في البنوك: تصميم وتطبيق نظام إدارة الاستدامة في البنوك، وإنشاء الوعي المتعلق بالاستدامة، وتدريب الموظفين على ذلك، وتدقيق سلسلة التوريد، وتدقيق الالتزام.
- التنمية المستدامة: هي عملية منع إهدار الموارد، وتوجيه الاستثمارات والابتكارات التكنولوجيا والتحسينات من أجل تلبية احتياجات وطلبات الأشخاص اليوم وفي المستقبل، وال المتعلقة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- الأنشطة الاقتصادية: المساهمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك والتي تركز على الأداء المالي، أهمها: الاستراتيجية والميزة التنافسية (نماذج الأعمال المتعلقة بالقيود والفرص) ، وإدارة المخاطر (سلسلة التوريد، وعمليات المشاريع المشتركة، والمخاطر المادية) ، والسمعة والتقارير (رخصة العمل، والامتثال)، والإبتكار (منتجات جديدة، ولوائح جديدة، ومعايير الصناعة والأعراف).
- الأنشطة الاجتماعية: المساهمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك تجاه المجتمع، منها: التوظيف، وجودة، والصحة والسلامة، والتدريب والتطوير، والتنوع، وحقوق الإنسان، والمجتمع، والمنتج، والمسؤولية، ورعاية الفنون، والرياضة والثقافة، وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشجيع مفهوم العمل التطوعي، ودعم القطاع التعليمي والصحي، ونشر وتعزيز المعرفة والتكنولوجيا.
- الأنشطة البيئية: المساهمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك تجاه البيئة، ومنها: الحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم المشاريع المتعلقة بحماية البيئة، ووضع شرط الصداقة مع البيئة في تمويلاتها، والاستخدام الأمثل للموارد، وتقدير البنك للموردين الذين يعتبرون الجوانب البيئية أساساً لنشاطهم، والمياه ومشروعاتها المتعلقة بتطوير مواردها والمحافظة عليها، والزراعة والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، اعتبار المعايير البيئية لتقديم القروض، وتطوير الوعي البيئي، والطاقة، والنفايات.

٦/١ أهمية الدراسة

تشمل أهمية الدراسة أهمياتان هما :

أ- أهمية نظرية:

- ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن التنمية المستدامة للبنوك، في ضوء تعاظم الدور الذي تلعبه البنوك في الوقت الراهن.

- تتجسد أهمية الدراسة في معرفة دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة ببورصة عمان.

- كما تتمثل أهمية الدراسة من الأهمية التي تحظى بها التنمية المستدامة في الوقت الحاضر وأهمية المدقق الداخلي كونه أحد الأسس التي ترتكز عليها البنوك.

- توضح واقع الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

ب- أهمية تطبيقية :

- لبيان أهمية الفوائد التي تجنيها البنوك من الإفصاح عن التنمية المستدامة، حيث يمكن أن تؤدي إلى تحسين فرص الحصول على رأس المال، وكسب ولاء الموظفين والعملاء، وتشكيل تحالفات وشراكات مع شركات أخرى، وتعزيز الصورة الذهنية للشركة، وزيادة المبيعات، وجذب القدرات والكفاءات البشرية وتحفيزها وتطويرها والحفاظ عليها، وتحسين إدارة المخاطر وخفض التكاليف وغيرها الكثير من الفوائد.

- توضيح أهمية هذه الدراسة للمجتمع بشكل عام لبيان ما يمكن أن تقدمه التنمية المستدامة للإنسان والبيئة ومنظمات المجتمع على اختلاف أطيافه، بما يعنيه ذلك من تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع في التنمية المستدامة، ويحقق استمرارها وإمكانية التقييم الموضوعي لأدائها ومقارنته بأداء المنشآت الأخرى.

- توضيح أهمية هذه الدراسة للبنوك بشكل خاص لتفعيل البعد البيئي والاجتماعي في برامجها وخططها المستقبلية. تحسن من أداء الاعمال والميزة التنافسية في هذه البنوك.

- توضيح أهمية هذه الدراسة للمدققين من أجل تطوير أدائهم في الإفصاح عن التنمية المستدامة ليقوموا بالواجب المنوط بهم تجاه المجتمع والبيئة.

٧/١ حدود الدراسة

تتجسد حدود الدراسة من خلال الآتي:

- أ- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام ٢٠١٣/٢٠١٤ م.
- ب- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على البنوك المدرجة في بورصة عمان.
- ج- الحدود العلمية: هدفت الدراسة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان.
- د- الحدود البشرية: المدققين الداخليين العاملين في البنوك عينة الدراسة.

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

١/٢ مقدمة

أولاً : التدقيق الداخلي

٢/٢ مفهوم التدقيق الداخلي

٣/٢ أهمية التدقيق الداخلي

٤/٢ أنواع التدقيق الداخلي

٥/٢ أهداف التدقيق الداخلي ونطاقه في البنوك

٦/٢ فوائد التدقيق الداخلي

٧/٢ معارف ومهارات المدقق الداخلي

٨/٢ وظائف المدقق الداخلي في البنوك

ثانياً : التنمية المستدامة

٩/٢ مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها

١٠/٢ أبعاد التنمية المستدامة

١١/٢ أهمية التنمية المستدامة وأهدافها

١٢/٢ مفهوم تقارير الاستدامة ومزاياها

١٣/٢ مؤشرات تقارير الاستدامة

١٤/٢ التنمية المستدامة في الأردن

ثالثاً التنمية المستدامة والتدقيق الداخلي

١٥/٢ مفهوم تدقيق التنمية المستدامة

١٦/٢ وظائف المدقق الداخلي المتعلقة بالاستدامة

١٧/٢ النظريات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة

١٨/٢ الدراسات السابقة

١٩/٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١/٢ مقدمة:

في بيئه الأعمال اليوم، حيث بدأت الشركات تفهم أهمية إيجاد التوازن الصحيح بين الأولويات المالية والاجتماعية، والبيئية، ووضع استراتيجية استدامة ملائمة لنجاح الشركة، يعد المدقق الداخلي جزءاً مهمّاً من نظام إدارة التنمية المستدامة، فهو يقع على قمة هذا النظام، كما أن دوره تغيير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية، فرأى المدقق الداخلي حول كفاية وفعالية نظام إدارة الاستدامة أصبح مهمّاً ولا يمكن الاستغناء عنه في عمل نظام استدامة متكامل في الشركات.

وبيّنت العديد من المؤشرات أن القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وإدارة المخاطر والحاكمية تعتبر قضايا عالمية هامة، وتعتبر مهنة المحاسبة والتدقّيق بشكل عام أحد الأعمدة الرئيسية والهامّة في حاكمية الشركات، كما يعتبر التدقّيق الداخلي بشكل خاص أداة محورية تساعد على استدامة الشركات، حيث يستطيع المدقق الداخلي إضافة قيمة من خلال تقييم نظام إدارة التنمية المستدامة وإدارة المخاطر وتقديم المشورة والنصيحة للجهات الحاكمية في الشركات، ولذلك فإن من المهم للشركات وجود قسم للتدقيق الداخلي لتحديد مخاطر الاستدامة الرئيسية، وتوفير توکيد حول الاتكمال والدقة حسب مؤشرات الأداء الرئيسية والتي لها أكبر تأثير على الشركة (أبو زر، ٢٠١٢).

أولاً : التدقّيق الداخلي

٢/٢ مفهوم التدقّيق الداخلي :

التدقيق الداخلي حسب جمعية المحاسبين الأمريكية (American Accounting Association) هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقديم الأدلة بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المعمول بها، وتبليغ الأطراف المعنية بتلك النتائج (AAA, 2014).

كما يعرف التدقّيق الداخلي بأنه "قسم أو نشاط أو فريق من الاستشاريين أو غيرهم من الممارسين للمهنة، يقدمون خدمات تأكيدية، وأو استشارية مستقلة وموضوعية، لإضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة لمساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال نهج منظم ومنظّم لتقدير وتحسین فاعلیة عمليات الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة (الحايك، ٢٠١٣).

وإن المتبع لتطور مهنة التدقيق الداخلي في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك الشركات إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية إدارة الشركة في استخدام مواردها المتاحة، وتتضاعف أبرز ملامح هذا التطور في التعريف الحديث للتدقيق الداخلي من قبل جمعية المدققين الداخلين حيث عرفته على أنه: نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقدير وتحسين فاعلية عمليات الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة وحاكمية الشركات (IIA, 2013).

كما أن عملية التدقيق تشمل الفحص والتحقيق والتقرير ويقصد بالفحص التأكيد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبيها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع. أما التحقيق فيقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتميز سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة، وهكذا فإن الفحص والتحقق متراقبتان يقصد بهما تمكن المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي. أما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المشروع وخارجه وهو ختام عملية التدقيق، حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية لكل من حيث تصويرها لمراكز المشروع المالي وبيانها بصورة سليمة وعادلة وتعني عبارة التعبير بعدها توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع واقع المشروع وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سلية محاسبياً ووافيه (القرغان، ٢٠٠٧، ٢٠٠٧).

٣/٢ أهمية التدقيق الداخلي

إن أهم ما يميز أية مهنة هو تحملها لمسؤولياتها أمام المجتمع في كل ما تقدمه من خدمات، وفي مهنة التدقيق يعد تحقيق أفضل نوعية من التدقيق، والمحافظة على جودة الأداء المهني، الهدف المشتركة لممارسي المهنة، وكذلك تحسين أداء المدقق وحمايته بشكل يؤدي إلى زيادة الثقة في نتيجة أعماله (أبو زر، ٢٠١١، ٢٠١١).

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٣-١٩٢٩ وبعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لإفلاس العديد من الشركات

وتحمل إدارات هذه الشركات المسؤولية عن ذلك، فضلاً عن حاجة إدارات هذه الشركات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لإنجاز مهامها من التتحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها. وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في الشركة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفائتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت كضمام الأمان في يد الإدارة (المدهون، ٢٠١١).

وقد شهد التدقيق الداخلي نقلة نوعية من مجرد اهتمام بوظيفة التدقيق التقليدية إلى القيمة المضافة، حيث بينت (KPMG,2006) أهمية القيمة المضافة للتدقير الداخلي في الشركات، وأنه قادر على تحقيق القيمة المضافة من خلال تحقيق البيئة الرقابية الالزمة، وأنه يساعد الإدارات بمختلف مستوياتها للوصول إلى تجاوز المخاطر التي قد تعيق من بلوغ الأهداف الإستراتيجية أو المرحلية أو التخفيف منها على أقل تقدير في حال وقوعها.

مما سبق يتضح أن المدقق الداخلي له دور بالغ الأهمية في المؤسسات المالية والشركات، وتنبع هذه الأهمية من خلال حمايته لأنظمة المعامل بها في الشركة، وكونه ضمام الأمان الذي تعتمد عليه إدارة الشركات في التحقق من أدائها.

٤/٢ أنواع التدقير الداخلي

مع ازدياد درجة تعقيد منشآت الأعمال وأنشطتها، بدأ التدقير الداخلي بتوسيع مجال عمله ليشمل جوانبًا مختلفة إضافة إلى الجانب المالي، حيث قسم معهد المدققين الداخلين الأمريكي التدقير الداخلي إلى ستة أنواع أساسية وهي (القاضي، ٢٠٠٨) :

١- تدقير الالتزام (Compliance Audit) : يهدف إلى التأكد من التزام الشركة بالقوانين والأنظمة النافذة والمعمول بها في محيط عملها، بالإضافة إلى التأكد من التزام كافة المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها الشركة وبالنظام الداخلي الخاص بها.

-٢- تدقيق العمليات (Operational Audit) : وهو عبارة عن فحص وتدقيق لجميع عمليات الشركة المختلفة بهدف التأكيد من انجازها وتنفيذها طبقاً للسياسات المعتمدة من قبل الإدارة، والتحقق من أن مختلف المستويات الإدارية تنجز وظائفها وعملياتها بكفاءة وفاعلية واقتصادية.

-٣- التدقيق المالي (Financial Audit) : يهدف إلى التأكيد من دقة وصحة البيانات والمعلومات المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، كالتأكيد من صحة عمليات الصرف حسب القوانين والتعليمات المعمول بها ضمن الشركة.

-٤- تدقيق نظم المعلومات (Information System Audit) : يهدف إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونراحتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، ويتضمن ذلك أن السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات: دقيقه، وقابله للتصديق، ومعده في الوقت المناسب، وكامله ومفيده.

-٥- تدقيق الأداء (Performance Audit) : ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكيد من الفاعلية والكفاءة والاقتصادية للأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، ويطلق على هذا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية المختلفة.

-٦- التدقيق البيئي (Environment Audit) : الهدف منه قياس مدى التزام الشركة بالقوانين الخاصة بالبيئة، وتدقيق نظم الإدارة البيئية بما يفيد عدم تعرض نظم المعلومات الحالية لمخاطر بيئية في المستقبل.

٥/٢ أهداف التدقيق الداخلي

يشير (دهمش، ٢٠٠٠) و(نور، ٢٠٠٧) و(العبدلي، ٢٠١٢) إلى أن هناك العديد من الأهداف التي يحققها التدقيق الداخلي وهي:

١- مساعدة جميع المستويات الإدارية في المنظمة في إخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج أعمالهم بشكل واقعي بعيد عن التحيز، وفي حالة وجود نقاط ضعف أو ثغرات معينة يقدم توصيات لمعالجة وتصحيح هذه الأوضاع.

- ٢- إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها ومساعدة الشركة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه، وبناء عليه يشمل نطاق التدقيق الداخلي آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والتوجيه وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات.
- ٣- التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية في الشركة واختبار دقة العمليات والبيانات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات لتقرير مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات.
- ٤- التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- ٥- تدقيق القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهدافة إلى حماية موجودات الشركة من سوء الاستعمال أو التلف أو الضياع.
- ٦- التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات السارية مطبقة من قبل جميع العاملين في الشركة.
- ٧- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات.
- ٨- مراجعة وسائل حماية الأصول (الممتلكات) والتحقق من وجود هذه الأصول والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.
- ٩- الوصول إلى الأهداف والغايات وتحديد مواطن الخطر ومنع واكتشاف الغش والإحتيال.
- ١٠- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد فيما إذا كانت النتائج تنسجم مع الأهداف المرجوة وفيما إذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها وكما هو مخطط لها.
- ١١- الاتصال مع المدقق الخارجي، وتقديم النصيحة للمدير العام وملجس الإدارة فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة من قبلهم.
- ١٢- الفحص الموضوعي لأدلة الإثبات لتقديم تقييم مستقل للرقابة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم في أنشطة الشركة، وتقديم التوصيات التي تفيد في تحسين وتطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة والتحكم في أنشطة الشركة.
- ١٣- رفع كفاءة أداء العاملين بالشركة عن طريق التدريب، وذلك لأن موظفي إدارة التدقيق الداخلي بحكم إمامهم بجميع أوجه نشاط الشركة وعملياتها، يكونون أكثر قدرة من غيرهم على إعداد البرامج التدريبية من حيث اقتراح البرامج التدريبية الضرورية وإعدادها وصياغة المواد التدريبية.

٤- إمداد الإدارة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه، حيث أنه من واجب المدقق الداخلي أن يبين لإدارة الشركة عن طريق التوصيات أي قصور أو خلل في نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسين هذا النظام.

٦/٢ فوائد التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة مستقلة تعنى بمهام وظيفة التدقيق الداخلي يحقق عدداً من الفوائد والمنافع للبنك يمكن إيجازها فيما يلي:

١- توفير بيانات ومعلومات دورية يمكن الاعتماد عليها، إذ إن الحاجة إلى مثل هذه البيانات أو المعلومات التي يمكن الوثوق بها تتزايد عندما تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات وخاصة المتعلقة منها بتوظيف الموارد المتاحة (العمرات، ٢٠٠٠).

٢- إن التدقيق الداخلي يعطي مؤشراً ملدي تحقيق أهداف الشركة وغاياتها ومدى الإنحراف عن المعايير الموضوعية، مما يساعد الإدارة على تصحيح مسار الشركة ومساعدتها في تبني السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات(العمرات، ٢٠٠٠).

٣- إن وجود التدقيق الداخلي في الشركة يعطي ميزة الاستثمارية لعملية التدقيق، مما يكون له أثر نفسي على سلوك العاملين من حيث درجة الاهتمام بأداء الأعمال المطلوبة منهم، وكذلك إمكانية اكتشاف التلاعب والأخطاء إن وجدت أولاً بأول، وبالتالي عدم وجود فجوة زمنية كبيرة بين تاريخ حدوث الخطأ وتاريخ اكتشافه، مما يساعد على اقتراح سبل العلاج وتقريب حدوثها في المستقبل (العبدلي، ٢٠١٢).

٤- قدرة التدقيق الداخلي على إحداث التطوير، فمن خلال التعامل مع النشاطات المختلفة في الشركة، الذي يعني ضرورة تقييم المدقق الداخلي لطبيعة كل نشاط والظروف المحيطة به وارتباطه بالأنشطة الأخرى داخل التنظيم، إذ يمكن للمدقق القيام بدراسة شاملة للآثار المترتبة لما يقدم من توصيات حول نشاط معين على الأنشطة الأخرى (العبدلي، ٢٠١٢).

٧/٢ معارف ومهارات المدقق الداخلي :

على المدقق الداخلي أن يكون ملماً بما يلي (المطارنة، ٢٠٠٩):

١. المبادئ والطرق والنظريات المحاسبية وتطبيقاتها، والاقتصاد وإدارة الأعمال والعلوم السلوكية، والقانون التجاري والمدني وقوانين الجمارك وضريبة الدخل وضريبة المبيعات.
٢. الإمام بمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.
٣. المعرفة بالإحصاء الرياضي والحواسيب وتطبيقاته المحاسبية وكذلك بحوث العمليات.
٤. متابعة الحالات التطبيقية وما تنشره الهيئات والجمعيات والمنظمات العلمية الدولية في تقارير عن تطبيقات الممارسة الفعلية.
٥. المتابعة المستمرة لكل ما هو جديد في العلوم السابقة وكذلك ما يستجد من تشريعات وتعديلات لقوانين وأنظمة المرتبطة بعمله.

بالإضافة إلى التأهيل العلمي السابق فإنه ينبغي على المدقق الداخلي في البنك أن يكون لديه خلفية وخبرة في المجالات التالية (Simpson, 2005):

- خبرة في أعمال المراجعه المكتسبة سواء من التدقيق الخارجي أو من بيئة التدقيق الداخلي.
- خبرة في مجال الخدمات البنكية المكتسبة من المسؤوليات المباشرة في المؤسسات المصرفية.
- خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات المكتسبة من بيئة التدقيق أو من البيئة الفنية.

ويرى الباحث بأن المعارف والمهارات التي يجب على المدقق الداخلي أن يتمتع بها في البنوك والمتصلة بالاستدامة هي:

- أن يتمتع المدقق الداخلي في البنك باملاك بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية السائدة في البنك.
- أن يكون لدى المدقق الداخلي خبرة في استدامة المشاريع المتعلقة بالبنك.
- أن يكون لدى المدقق الداخلي في البنكوعي وأمام حقوق الإنسان والحاكمية وقانون العمل والعمال الأردني.
- أن يتمتع المدقق الداخلي في البنك بالوعي والإلمام بمبادئ الصحة والسلامة العامة، والأمان وظروف العمل.
- أن يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير المهنية الواجبة لإدارة المخاطر.
- أن يكون لدى المدقق الداخلي التأهيل الفني والخلفية المناسبة لتفعيل الاستدامة.

٨/٢ وظائف المدقق الداخلي

تشتمل وظائف المدقق الداخلي على ما يلي (المدهون، ٢٠١١):

- تقديم نصائح ووصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل البنك.
 - إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.
 - تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
 - إعداد تقارير التدقيق ورفعها للإدارة العليا في البنك.
 - القيام بمهامات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيداً من التحقيق.
 - المساعدة في تطوير النظم، وحل المشكلات في بدايتها قبل أن تتفاقم.
- وقد ذكرت شركة برايس ووتر هاوس كوبرس (PriceWaterhouseCoopers, 2012) أن هناك اتجاهات جديدة تؤثر على المدقق الداخلي وتعمل على تغيير وظائفه ومهامه، والمتمثلة في التكنولوجيا، والتشريعات والقوانين المتجددة، وحاكمية الشركات، وإدارة المخاطر، والأخلاقيات والامتثال.
- من هنا نجد أن المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكونوا على استعداد لتدقيق أي شيء تقريباً بما في ذلك العمليات التشغيلية ونظم الرقابة والأداء ونظم المعلومات والبيانات المالية والغش والتلاعب والتقارير البيئية والاجتماعية وتقارير الأداء والجودة، وأن يقوم المدقق الداخلي بتحمل المسؤوليات الآتية (Ratliff and Reding, 2002)

- تطوير الأهداف العامة وخاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يضطلعون بها.
- اختيار وتجميع (بواسطة منظومة متكاملة من إجراءات التدقيق) وتقديم أدلة التدقيق بما في ذلك إستعمال الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية في الاستدلال.
- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور و لعدة فئات مختلفة من متلقى تلك التقارير.
- ولتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المدقق اكتساب المهارات الآتية:
- مهارات التفكير الانتقادي والتحليلي .
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة بالشركة أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتابع .
- المعرفة المعمقة بمبادئ المفاهيم والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية.

- الالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني.
 - التواصل مع تكنولوجيا التدقيق عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق.
- ويرى الباحث بأن وظائف المدقق الداخلي في البنوك والمتعلقة بالاستدامة هي:
- اختبار ما إذا كانت سياسة الاستدامة تتفق مع الخطة الإستراتيجية ومع سياسات البنك.
 - قياس الأداء، وإدارة التغيير لكي يجعل عملياتها أكثر استدامة.
 - فحص الشكاوى المقدمة من داخل وخارج البنك، ومتابعة الردود عليها.
 - تقييم فاعلية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالبنك.
 - التأكد من أن كافة المعاملات المنفذة بواسطة البنك منفذة وفقاً للإجراءات الداخلية الخاصة بالبنك.
 - التأكد من أن الآليات موضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.
 - الالتزام بكافة القوانين والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.
- مما سبق يتبيّن الدور المهم والمسؤولية الملقة على عاتق المدقق الداخلي في الشركات، التي تبدأ بالتأكد من صحة سير العمل ومقارنة ما هو فعلي بما هو مخطط له، وانتهاءً بـالمهام المستحدثة في عملية التدقيق الداخلي، من حيث إدارة المخاطر والتأكد من مدى استمرارية الشركة، مروراً بالقيام بواجباته في الحفاظ على مقدرات الشركة، ومتابعة توفير الأسس الالزامية لإنشاء نظام رقابة داخلية فعال.

ثانياً : التنمية المستدامة

٩/٢ مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها

خلال السنوات الماضية أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات والسميات منها: التنمية التضامنية، والتنمية البشرية، والتنمية المتواصلة، والتنمية الشاملة، والتنمية الايكولوجية وغيرها، والتقوى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد هو التنمية المستدامة (العايب، ٢٠١١).

يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية إلى الفعل (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه القابلية للدوم والحفظ والتدايني (أبو زنط وغنيم، ٢٠٠٩).

يعود مصدر الإهتمام بالتنمية المستدامة لستينيات القرن الماضي في سنة ١٩٦٨ من خلال ما كان يعرف حينها بنادي روما المكون من مجموعة من العلماء والمفكرين والذكور. لفت هذا النادي حينها أنظار العالم إلى ضرورة التفكير جدياً في التدهور البيئي الناتج عن التطور الاقتصادي المضطرب، بعد ذلك في سنة ١٩٧٢، أصدر هذا النادي تقريراً يدعو صراحة إلى الحد من التطور الصناعي المتزايد، والنمو المضطرب للسكان، والانتشار الكبير لسوء التغذية، والنقص المتزايد في الموارد الطبيعية وتدور النظم البيئي.

بعد ذلك توالت الجهود العالمية للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، كان أهمها من خلال عقد أربعة مؤتمرات أرض دولية مهمة هي:

- المؤتمر الأول عقد في استوكهولم عام ١٩٧٢ تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان المعنى بالبيئة البشرية، والذي اجتمع فيه ممثلون من ١١٣ دولة، وقد مثل هذا المؤتمر أول محاولة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي.

- المؤتمر الثاني عقد بمدينة ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، شارك في المؤتمر ١٧٢ حكومة، من أجل خطة العمل الرامية إلى تحقيق مستقبل مستدام (United Nations, 2013).

- المؤتمر الثالث عقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢ تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، حيث إجتمع أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين حيث تم التوقيع على المعاهدة التي تضمن وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

- المؤتمر الرابع عقد في البرازيل في ريو دي جانيرو سنة ٢٠١٢، وضم مائة من رؤساء الدول والحكومات، وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة (UNCSD, 2012).

وأكملت تلك المؤتمرات على ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتناث الفقر.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2002) التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تتضمن إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

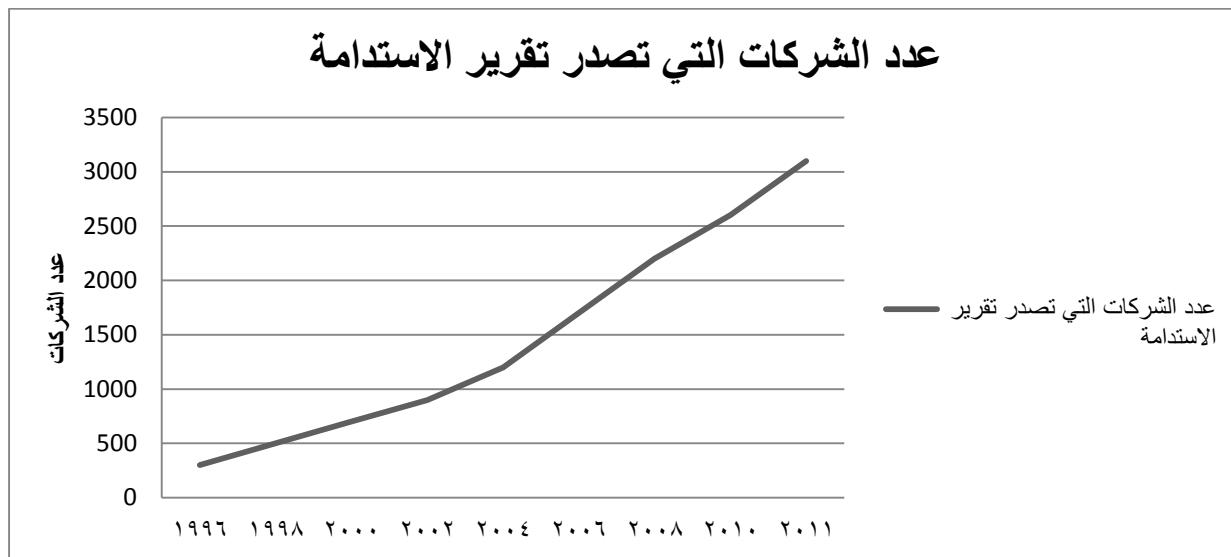
كما تم تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر ريو للأمم المتحدة على أنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو في الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (UNCSD,2012).

وعلى مستوى الشركات فيعرف الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2006) الاستدامة بأنها قدرة الشركة على تحقيق قيمة مضافة والإستمرار في الوجود ككيان أو وحدة اقتصادية.

ولكن التعريف الأكثر شيوعاً واستخداماً هو تعريف بروندلاند للتنمية المستدامة وينص على أنها: القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها (Diloitte, 2009).

وخلال السنين الماضية فإن عدد الشركات التي تصدر تقرير الاستدامة يتزايد باستمرار، ففي عام ١٩٩٦ كان عدد الشركات (في العالم) التي تصدر تقرير الاستدامة فقط ٣٠٠ شركة، ولكن اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٠ وصل عدد تلك الشركات لـ ٣١٠٠ شركة، وعلى المدى القصير يتوقع الخبراء أن يتضاعف هذا العدد، لاقتناع المنظمات بأن ذلك سوف يزيد من قيمة أسهمها وخلق ما يعرف بقيمة المساهمين (KPMG, 2011). والشكل (٢) يوضح ذلك.

الشكل (٢) الشركات التي تصدر تقرير الاستدامة خلال فترة (١٩٩٦-٢٠١١)



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى (KPMG,2011)

١٠/٢ أبعاد التنمية المستدامة

أهم الخصائص التي جاءت بها التنمية المستدامة هو الربط بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن الفصل بين أي من هذه المكونات، ويجب أن تكون النظرة التحليلية اليهم متكاملة معًا، فيما يلي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

١- البعد الاقتصادي: النظام المستدام إقتصاديًّا، هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الإقتصادية (غلاب، ٢٠١١)، ويهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بالاستخدام الأمثل للموارد. وتذكر مبادرة الإبلاغ العالمية (Global Reporting Initiative) بأن البعد الاقتصادي يشمل الأجور، الفوائد والإنتاجية للقوى العاملة، وخلق فرص العمل، والاستعانة بمصادر خارجية للنفقات، والانفاق على البحث والتطوير، والاستثمار في التدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري.

٢- البعد الاجتماعي: يكون النظام المستدام اجتماعيًّا، في حالة تحقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية (غلاب، ٢٠١١)، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع كل من الموارد الاقتصادية والطبيعية، واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات والتنوع والمشاركة. وتذكر مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) بأن البعد الاجتماعي يشمل مؤشرات للاستدامة تختص الصحة والسلامة في العمل، الحفاظ على الموظفين، وقانون العمل، وحقوق الإنسان والأجور وظروف العمل.

٣- البعد البيئي: يتطلب النظام المستدام بيئيًّا، أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الإستراف الزائد للموارد المتتجددة وغير المتتجدة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد إقتصادية (غلاب، ٢٠١١)، ويهدف إلى حماية والمحافظة على سلامة النظم البيئية متضمنة الأرض والماء والهواء، هذا بالإضافة إلى اكتشاف مصادر متتجدة للموارد. وتذكر مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) بأن البعد البيئي يشمل مؤشرات للاستدامة خاصة بالمواد والطاقة والمياه والتلوث والنقل والمنتجات والخدمات والتنوع البيولوجي والصحة البشرية.

وبالرغم مما يقدمه مفهوم البعد الثلاثي للإبلاغ من مزايا مقترحة في التقليل من نواحي القصور في التقارير المالية التقليدية المعتمدة على التركيز على الأداء الاقتصادي، إلا أن تطبيقه لا يخلو من بعض المشاكل ومنها (Deegan, and Unerman, 2006): (نور وآخرون، ٢٠١٣):

١) صعوبة جمع الأبعاد الثلاثة في رقم واحد منفرد يعبر عن أداء الشركة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي معًا وبالتالي الاستدامة.

٢) عادة يتم الإشارة إلى فكرة التعظيم (maximization) عند التحدث عن الأداء الاقتصادي، أما بالنسبة للأداء البيئي أو الأداء الاجتماعي فإن الأمر ليس بالضرورة كذلك.

٣) بسبب عدم التوصل إلى مقاييس تتعامل مع الأبعاد الثلاثة بشكل متساو، فإن البديل المتمثل بثلاثة بنتائج مختلفة بحيث لكل بعد نتيجة منفصلة يعطي الانطباع بأن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ليس بينها تداخل، وهذا أمر يسبب سوء الفهم ويكون مدمرًا بالنسبة لتوجه الاستدامة البيئية والاجتماعية.

١١/٢ أهمية التنمية المستدامة وأهدافها:

تبغ أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم. كما تتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضًا من خلال الأهداف التي تصبوا إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١. إنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.

٢. كونها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شاملة وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

٣. تشجع على توحيد الجهود والتعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

٤. تنشط وتتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تعزيز التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع (الغامدي، ٦٢٠٠).

٥. ضرورة الالتزام بالتشريعات المعنية بالبيئة والمجتمع؛ لأن كلفة عدم الالتزام بها عالية من حيث الغرامات المالية وفقدان السمعة وتقليل الإن寰جية.

٦. ضرورة الحصول على علاقات جيدة مع المجتمع المحلي من خلال معرفة الاحتياجات الاجتماعية والبيئية له.

٧. يمكن إدارة الاستدامة بشكل مربح اقتصادياً عبر زيادة الموارد وتقليل التكاليف.

٨. على الشركات ومدرائها مسؤولية أخلاقية واجتماعية لإدارة الاستدامة والنظر في مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (نور و آخرون ، ٢٠١٣).

١٢/٢ مفهوم تقارير الاستدامة ومزاياها:

يعتبر الإبلاغ عن الاستدامة مصطلحاً حديثاً نسبياً، حيث يتبلور هذا المصطلح في آلية التعامل مع الحقائق المالية وغير المالية وإظهار مدى الشفافية المتعلقة بالسياسات مثل الحاكمة، والمخاطر، والمواضيع البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والفرص التي يمكن أن تؤثر على مستقبل الشركة وقيمتها (أبو زر ، ٢٠١١).

وقد عرفت مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) تقرير الاستدامة: أنه التقرير الذي تنشره الشركة أو المنظمة حول الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الناجمة عن أنشطتها اليومية، ويعرض أيضاً قيم المنظمة ونموذج الحاكمة، ويوضح العلاقة بين استراتيجيتها والتزامها في اقتصاد عالمي مستدام.

وحددت شركة ايرنست انด يونغ (Ernst & Young 2014) أن إصدار تقرير الاستدامة يعطي قيمة مضافة للشركات من خلال:

- تحسين سمعة الشركة.
- زيادة ولاء الموظفين.
- تخفيض المعلومات الغير دقيقة حول الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات المنظمة.
- تحد من النفيات داخل الشركة.
- تحسن علاقة الشركة مع الهيئات التنظيمية.
- مراقبة المخاطر على المدى الطويل وتحسين إدارة المخاطر طويلة الأجل.
- تؤدي إلى أشكال أخرى من تخفيض التكاليف داخل الشركة.

■ تساعد الشركة على اتخاذ تدابير لزيادة ولاء المستهلك.

■ تحسين قدرة الشركة في الحصول على رأس المال.

١٣/٢ مؤشرات تقارير الاستدامة

تشتمل مؤشرات تقرير الاستدامة على ما يلي:

جدول (١-٢)

مؤشرات تقرير الإستدامة

أبعاده	المؤشر
<ul style="list-style-type: none"> * الالتزام بالسياسات والمعايير الوطنية * الامتثال للقوانين والحكام * تعزيز الامتثال للمتطلبات القانونية * دعم النشاطات الحكومية * المشاركة في حماية القطاع المالي على المستوى الوطني 	<u>الحكومة</u>
<ul style="list-style-type: none"> * زيادة الارباح وحقوق المساهمين * شفافية الاتصالات * الامتثال لجميع الأنظمة والقوانين * تقارير سنوية وفصلية 	<u>المساهمون</u>
<ul style="list-style-type: none"> * المساءلة والنزاهة في التعاملات * الدفع في الوقت المناسب عند التسليم * اتفاقيات مجدية مالياً وطويلة الأمد وأمنة إدارة المخاطر 	<u>الموردون</u>
<ul style="list-style-type: none"> * تكافؤ الفرص * مكافئات مالية * بيئة عمل صحية * حزم رواتب ومزايا تنافسية * توزيع عادل للمسؤوليات وإتاحة الفرص للتطور 	<u>الموظفوون</u>

<ul style="list-style-type: none"> * السرعة والراحة * الجودة * منتجات وخدمات مبتكرة * عملية اتصال شفافة * قروض ميسرة * تنوع المنتجات والخدمات * والبرامج 	<p>العملاء</p>	
<ul style="list-style-type: none"> * تطوير ودعم المجتمع * الحملات التطوعية * برامج الرعاية والمناسبات * دعم قطاعات الصحة والتعليم * والسياحة 	<p>المجتمع</p>	
<ul style="list-style-type: none"> * إدارة النفايات * دمج المعايير البيئية في المشاريع التي يتم تمويلها * الحد من استخدام الموارد المحدودة * تطوير مشاريع الحفاظة على البيئة * مبادرات إعادة ترميم * إقراض مشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة * دعم المؤسسات الغير هادفة للربح العاملة في مجال البيئة 	<p>البيئي</p>	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى (تقرير استدامة البنك العربي، ٢٠١٢)

وتشتمل مزايا تقارير الاستدامة على ما يلي (أبو زر ، ٢٠١١):

- ١- يعتبر تقرير الاستدامة مقياساً لمدى فعالية المبادرات التي يتم عملها وتنظيمها.
- ٢- يستخدم تقرير الاستدامة كدليل توجيهي ومرجع للمبادرات المستقبلية.
- ٣- يستخدم تقرير الاستدامة كحافز للابداع وللمساعدة على الحصول على فرص عمل جديدة، كما لديه القدرة على تحسين التأثير على المجتمع.
- ٤- يساهم تقرير الاستدامة في تخفيض المخاطر، وزيادة الكفاءة في التكاليف.
- ٥- يساهم تقرير الاستدامة في تحسين قيمة العلامة التجارية وإشراك أصحاب النفوذ في عملية تبادل المعلومات.
- ٦- يساهم في ترسیخ مبدأ الحاكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ٧- توفير البنية التحتية المتطورة لتحقيق وتفعيل التنمية المستدامة على المدى الطويل.

١٤/٢ التنمية المستدامة في الأردن

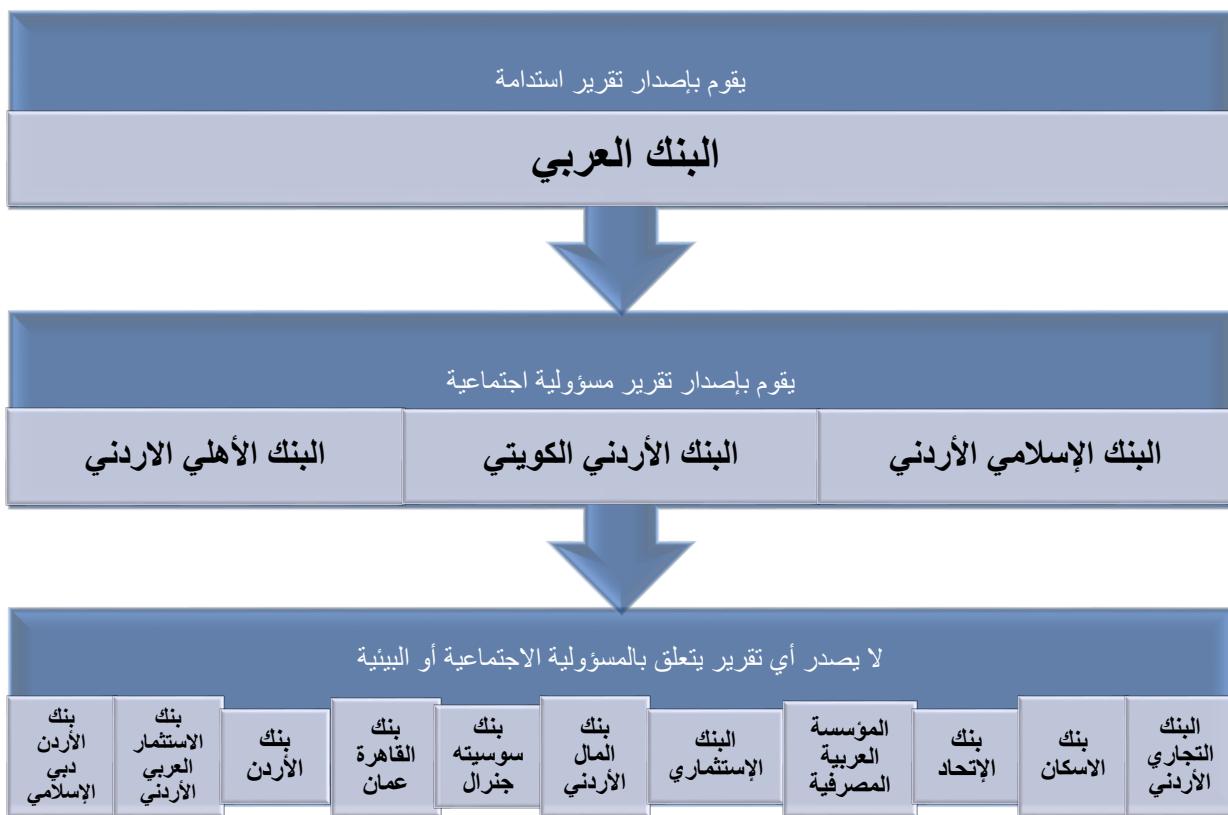
بالرغم من أهمية الإفصاح عن التنمية المستدامة، وما يتضمنه من إفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي

للوحدة الاقتصادية

إلا أن الاهتمام بتنظيمه في الأردن مازال محدود جدًّا، وبعد مراجعة التقارير السنوية للشركات المساهمة العاملة في الأردن، من خلال الاطلاع عليها عبر موقع هذه الشركات على الانترنت تبين أن غالبية هذه الشركات لا تصدر تقارير الاستدامة، إلا أن بعض الشركات كشركة زين للاتصالات ومجموعة نقل، وشركة لافارج الأسممنت الأردنية، تقوم باصدار تقارير الاستدامة.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فالبنوك تعتبر عنصر النجاح الأول في التنمية في الأردن، إذ إنها توفر ٩٥٪ من مصادر التمويل في المملكة (جمعية البنوك الأردنية، ٢٠١٣)، مما يؤكد مدى أهمية شراكة القطاع المصرفي مع الحكومة من جهة ومع المؤسسات غير الرسمية من جهة أخرى. ومن حيث الاصفاح واصدار التقارير فإنه منذ عام ٢٠١٠ قام البنك العربي (البنك الوحيد في الأردن) بإصدار تقرير سنوي للاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للإبلاغ GRI وذلك كملخص لأداء وأنشطة البنك في المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وإضافة للبنك العربي هناك ثلاثة بنوك يقومون بإصدار تقارير المسؤلية الاجتماعية الممثلين في ١- البنك الإسلامي الأردني ٢- البنك الأردني الكويتي ٣- البنك الأهلي الأردني، أما باقي البنوك فلا تصدر أي نوع من أنواع التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية أو البيئية، والشكل (4) يوضح البنوك التي تصدر تقرير استدامة أو تقرير مسؤولية اجتماعية.

الشكل (٣): مقارنة بين البنوك المدرجة في بورصة عمان فيما يتعلق بإصدار تقارير الاستدامة



المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة عمان عام ٢٠١٣.

ثالثاً : التنمية المستدامة والتدقيق الداخلي

١٥/٢ مفهوم تدقيق التنمية المستدامة
 يمكن تعريف تدقيق التنمية المستدامة على أنه: " خدمة توكيدية تصديقيه تستهدف تحسين جودة معلومات التنمية المستدامة لخدمة أصحاب المصلحة في الشركة من خلال اختبار مزاعم الإدارة بشأن التنمية المستدامة، وإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق تلك المزاعم وتوصيله لأصحاب المصلحة في الشركة " (غلاب، ٢٠١١).
 و يركز تدقيق التنمية المستدامة على تدقيق المجالات المتعلقة بها من خلال وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة و تفعيلها والافصاح عنها.

وقد أوضح (Senal et al, 2012) أن التدقيق الداخلي يساهم في إدارة التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- المساعدة في تصميم وتنفيذ نظام إدارة التنمية المستدامة.
- المساعدة في خلق الوعي بالتنمية المستدامة وتدريب الموظفين.
- مراجعة تنفيذ الالتزام.
- تقديم المشورة بشأن تعيين المساعدين والمستشارين الخارجيين.
- تنسيق أنشطة التدقيق التي تتم من قبل المستشارين الخارجيين.

١٦/٢ وظائف المدقق الداخلي المتعلقة بالاستدامة

يؤدي المدقق الداخلي وظائف مختلفة تتعلق بتدقيق التنمية المستدامة، حيث ينبغي عليه اختبار ما إذا كانت سياسة الاستدامة تتفق مع الخطة الإستراتيجية للمؤسسة وغيرها من السياسات، والتحقق من أنها تضمن جميع القوانين ذات الصلة والأنظمة والبروتوكولات والمعايير الصناعية، ويجب أن يحدد أيضاً ما إذا كان قد تم الإبلاغ عن السياسات لجميع أصحاب المصلحة، وعلاوة على ذلك ينبغي إعادة النظر في السياسات لتحديد ما إذا كانت تعكس التزام الإدارة العليا وأن الأهداف واضحة (أبو زر، ٢٠١١).

كما يجب على المدقق الداخلي أن يحدد ما إذا كان وصف الأدوار والمسؤوليات التي تتفق مع الإستراتيجية والسياسات، والمدرجة في توصيف الوظائف، وفهمها من قبل الموظفين المعنيين. ينبغي للمدقق الداخلي تحديد المسؤولية العامة عن برنامج الاستدامة، ونظام إدارته هي مسؤولية شخص واحد والذي يقرر إلى الإدارة العليا. وينبغي على المدقق الداخلي مقابلة هذا الشخص لتقييم فعالية التقرير. أيضاً، ينبغي عليه تقييم ما إذا كان مدير التنمية المستدامة له صلاحية أو سلطة كافية لضمان تحقيق البرنامج ومقابلة الإدارة العليا وغيرها داخل المؤسسة لمعرفة وجهة نظرهم بشأن فعالية المدير. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمدقق الداخلي استعراض تقارير رسمية إلى الإدارة العليا.

ويمكن لهذه التقارير أن تكشف عن مشاكل في تحقيق النتائج المرجوة. وينبغي على المدققين الداخليين تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات توليد مؤشرات الأداء. وربما يتم الكشف عن أوجه الضعف في هذه العملية خلال مقابلات مع مستخدمي هذه المؤشرات. وينبغي على المدققين الداخليينمواصلة التحقيق لتحديد هذه الأسباب الرئيسية. وكلما أمكن فإن مؤشرات الأداء يجب أن تكون كمية حيث يكون من السهل التحقق منها بالمقارنة بالمقاييس النوعية مثل الأمان والرفاهية

وينبغي للمدقق الداخلي فحص الشكاوى المقدمة من داخل وخارج المؤسسة. وينبغي تدقيق عملية تسوية الشكاوى واختبار فعاليتها من خلال اختيار عينة من الشكاوى ومتابعة الردود عليها بما في ذلك الاتصال بالشاكى.

وينبغي على المدققين التتحقق من أن الرقابة تكون فعالة لضمان أن المعلومات التي يتم توفيرها تكون متسقة مع التقارير الأخرى المستخدمة في متابعة الأداء، وينبغي للمدقق الداخلي تحديد ما إذا كانت نتائج التدقيق واضحة وتؤدي إلى الإجراءات التي تكفل التحسين المستمر لنظام إدارة الاستدامة. وينبغي عليه أيضاً التتحقق من أن مراجعة الأهداف والغايات دورياً وتعديلها عند الحاجة (غلاب، ٢٠١١).

كما أن للتدقيق الداخلي دور رئيسي في مجال المخاطر فعليه توفير توكيد موضوعي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن المخاطر الرئيسية تدار بشكل فعال ومتواافق مع الالتزامات الداخلية والخارجية. للقضايا المتعلقة بالاستدامة، ويمكن تحقيق نظام إدارة مخاطر الاستدامة من خلال الإجراءات التالية: (Ernst & Young, 2011)

- ١- تضمين الاستدامة كجزء من تقييم مخاطر التدقيق الداخلي في الشركة.
- ٢- فهم وتقدير المخاطر الرئيسية للاستدامة المتمثلة بمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر الإمثال، ومخاطر المالية، ومخاطر السمعة ومخاطر التشغيلية.
- ٣- التتحقق من أن مخاطر الاستدامة قد تم تحديدها بشكل مناسب، وتم تحديد أولوياتها.
- ٤- استعراض عملياته لتقارير الاستدامة، وتقييم سلامة ومواءمة بيانات الشركة عبر جميع قنوات التقارير.
- ٥- تبادل وجهات النظر مع الإدارة ومجلس الإدارة بحيث يصبح لديهم فهم واضح وإدراك للتعقيدات البيئية التنظيمية القائمة في الشركة.
- ٦- تنسيق وتقدير مخاطر الاستدامة مع المخاطر الرئيسية الأخرى الموجوده في الشركة.
- ٧- مراجعته سجل مخاطر الشركة وسياسات إدارة المخاطر وإدراجها لتناسب مخاطر الاستدامة.
- ٨- مراجعة وتحديث تقييم الشركة لتأثير مخاطر الاستدامة على الأعمال الاعتيادية للشركة.
- ٩- التأكد أن الإدارة تراقب وتقييم أثر الأنظمة الحكومية القائمة أو المحتملة على أعمال الشركة.
- ١٠- تقديم تقرير منتظم عن مخاطر الاستدامة إلى مجلس الإدارة.

١٧/٢ النظريات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة

تستمد النظريات المتعلقة بالتنمية المستدامة من ثلاث نظريات أساسية هي كما يلي:

أولاً: نظرية الشرعية (Legitimacy Theory)

ويموجب هذه النظرية تسعى الشركة إلى أن تبدو في نظر المجتمع بأنها حريصة على أن تكون أنشطتها التشغيلية ضمن الحدود والأعراف التي تقبلها المجتمعات التي تعمل ضمنها، وذلك لضمان مشروعيتها في نظر هذه المجتمعات. وبما أن هذه الحدود والأعراف عرضة للتغيير باستمرار فعلى الشركة دائمًا التكيف مع ذلك. (Deegan and Unerman, 2011). (نور وآخرون، ٢٠١٣).

ثانياً: نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

تقوم هذه النظرية على افتراض وجود مجموعات مختلفة من أصحاب المصالح ذوي القوة والنفوذ، بسبب مقدرتهم على التحكم ورقابة الموارد الفرورية لعمليات الشركة، ولديهم أيضًا توقعات حول أداء الشركة. ويعتبر الإفصاح المحاسبي اختياري أحد الوسائل الهامة لإدارة أصحاب المصالح وللحصول على دعمهم. ويتوافق مديرى الشركات الدوافع للإفصاح عن المعلومات حول برامجهم المختلفة وأداء الشركة. ويتحقق الإفصاح توفير المعلومات عن الأداء المستدام للشركة (Atriach and others, 2010).

ثالثاً: نظرية المؤسسة (Institutional Theory)

تهتم النظرية المؤسسية بفهم الأساس المنطقي لنشاط الإفصاح اختياري في ضوء القوانين والتشريعات والإطار الثقافي للشركة. وتقوم هذه النظرية على افتراض أن أنشطة الشركة أكبر من كونها بالكامل تحت سيطرة وتقدير المديرين، ولكنها عبارة عن خيارات محددة بواسطة مجموعة من الجهات والآليات، والإطار الثقافي والتي تشكل المجال التنظيمي للشركة. وفي مجال تطوير الأنشطة التنظيمية الجديدة أو المبتكرة مثل تقديم تقارير استدامة الشركات، باعتبارها نشاط خاص بالشركات لتحسين الأداء أو كمحاولة للبقاء في ظل عدم التأكيد أو بسبب أزمة معينة يمثل هذا الإفصاح اختياري ضغط مؤسسي على الشركات الأخرى لتفق مع الإطار المقبول والتوقعات الخارجية، والفشل في ذلك يمثل تهديد على بقاء واستمرار المنظمة (الصاوي، ٢٠١٢).

١٨/٢ الدراسات السابقة
أولاً: الدراسات باللغة العربية

١- (المدلل، ٢٠٠٧) "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة اعتماداً على الدراسة النظرية والدراسات السابقة، وزوّدت على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها (٣٦) شركة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي، والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم ودعم إدارة المخاطر، وقياس كفاءة وفاعلية الأداء، كما تبين وجود علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة. وقد تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، ومن ثم العمل على تبنيها بشكل تدريجي، وكذلك ضرورة انفصال قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية، للمساهمة بشكل أكبر في تدقيق الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء. وقد تم الاستفادة من دراسة (المدلل ٢٠٠٧) من خلال التعرف على وظائف التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي الذي هو جزء من التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

٢- (الللو، ٢٠٠٩) " مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها. وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية على استبانة وزوّدت على مجتمع الدراسة المكون من ٣٧ شركة، وكذلك القيام بمسح التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات نفسها. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن إدارة الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام

وإن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الادارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتتوفر كادر محاسبي كفؤ وتتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، كما تبين أنه يتطلب سن تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها. وخلصت الدراسة إلى أنه يجب أن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية اتجاه الشركات المساهمة التي تحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مسهامها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على أداء الشركات الاجتماعي. وقد تم التعرف من خلال دراسة (اللولو ٢٠٠٩) على طريقة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة.

٣- (دربياتي، ٢٠٠٩) "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي"، ركزت الدراسة على تحديد دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء البيئي، ولتحقيق ذلك تم العودة للإبحاث والدراسات وجمع المعلومات وتحليلها، كما تم تجميع المعلومات عن الواقع في سوريا من خلال إعداد استبيان وتوزيعها على المدققين الداخليين والمديرين الماليين في الشركات الصناعية الخاضعة لقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ ورقم ٢١ لعام ١٩٥٨، وقد تبين من الدراسة أن المدققين الداخليين في سوريا لا يقومون بتقييم الأداء البيئي، حيث أن المنشآت لا تقوم بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها. وأن المدققين الداخليين في سوريا لا يملكون المؤهلات العلمية والمهنية التي تخولهم القيام بتدقيق الأداء البيئي، وأن المدققين الداخليين والمدراء الماليين موافقون أن قيام المنشأة بتقييم الأداء البيئي يؤدي إلى تحسين صورة وسمعة المنشأة وتحسين علاقة المنشأة مع المتعاملين معها، إلا إنه لا يؤدي إلى زيادة مبيعاتها وأرباحها. ومن أهم توصيات الدراسة إنشاء جمعية للمدققين الداخليين، بحيث تعمل على وضع وتطوير المبادئ والمعايير والإجراءات الخاصة بالتدقيق البيئي، كما تعمل على تفعيل دور المدققين الداخليين وإعاده تأهيلهم من الناحيتين العلمية والمهنية. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة دور المدقق في تقييم الأداء البيئي الذي هو جزء من التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

٤- (أبو سمرة، ٢٠٠٩) "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (التشريعات، وثقافة الشركات المساهمة العامة، واهتمام الجمعيات المهنية الفلسطينية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات

كما هدفت إلى دراسة محتوى التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى والنسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار الإشارة واختبار مان وتي واختبار كروسكال وألاس للوصول إلى النتائج. ومن أهم نتائج الدراسة وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويکاد يكون معذوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة. وقد وضحت دراسة (أبو سمرة ٢٠٠٩) أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، التي هي جزء من التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

٥- (غلاب، 2011) "تطور دور وظيفة التدقیق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية المستدامة وحوكمة الشركات في الشركات الصناعية الجزائرية، كما هدفت إلى معرفة مدى شمول نطاق التدقیق الداخلي والخارجي إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، وإلى إكتشاف وجهات نظر المؤسسات الصناعية في الجزائر حول الخدمة التأكیدية الجديدة والمتمثلة في تدقیق التنمية المستدامة، ومدى استعدادهم بالطلب على هذه الخدمة التأكیدية الحديثة، كما بينت الاتجاهات الحديثة للتدقیق والتحقیق في مجال حوكمة الشركات خصوصاً في ظل التحدیات التي فرضتها التنمية المستدامة في المؤسسات الإقتصادية. أجريت هذه الدراسة على الشركات الصناعية الكبرى في الجزائر، وكان من أهم نتائج الدراسة: أن خدمة تدقیق التنمية المستدامة خدمة تأكیدية جديدة، إلا أنها في مراحلها الاولیة، بحيث إنه لا توجد معايير لتدقيق التنمية المستدامة. كما أشارت الدراسة إلى معايير تمکننا من قیاس التنمية المستدامة منها : معيار تدقیق الأداء الاجتماعي SA8000، ومعيار الثقة AA1000، ومعيار الایزو 14000. وقد وضحت دراسة (غلاب ٢٠١١) بعض المعايير لتدقيق التنمية المستدامة التي أفادت الباحث في قیاس الإفصاح عن التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

٦- (الفرح والهنداوي، ٢٠١١) "مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ومعرفة أثر كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات في درجة الإفصاح.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم فحص التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للوقوف على مدى الإفصاح. توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، وأن الإفصاح ما زال دون المستوى المطلوب، وأن أعلى نسبة مئوية للإفصاح كانت الإفصاح عن حماية البيئة ٧١,٥% ومن أهم نتائج الدراسة هو عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم الموجودات وحجم المبيعات في مستوى الإفصاح الاجتماعي. وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة للتعرف على عناصر المسؤولية الاجتماعية التي هي جزء من التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

٧- (نور، آخرون، ٢٠١٣) "عنوان أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، حيث قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية على جميع الشركات والبالغ عددها ٨٤ شركة. أما عينة الدراسة فت تكونت من ٢٨٠ مستجيباً من المديرين والمحاسبين والمدققين والعاملين في هذه الشركات. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (البعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي) على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وذلك من وجهاً نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين والعاملين في أقسام المحاسبة. وأوصت الدراسة بإيلاء البعد البيئي الأهمية التي تستحقها كونها تؤثر على تقارير الإبلاغ المالي وضرورة الالتزام بالجوانب المتعلقة بمبادرات ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية، بهدف التأكد من قدرتها على الوفاء بتلك المتطلبات، وذلك إلى جانب مراعاة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية

8- (Gray, 2000) "Current Developments and Trends in Social and Environmental Auditing" هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على ما يخص مجال التدقيق البيئي والاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التركيز على التدقيق والتحقق، باعتبارهما مجالين من المجالات التي تقدمها مهنة المدقق، وركزت الدراسة على اعتبار التقارير البيئية والاجتماعية ركناً من أركان التطوير، وركناً أساسياً من أركان إدارة شؤون المنظمات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتحضرة التي يوجد فيها مجتمع بشري يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية من أجل ضمان مستقبل زاهر، وبالتالي هذا يؤدي إلى وجود علاقات مع المحيط البيئي بعيدة عن جو الاستثمار.

وأظهرت الدراسة وجود ليس وغموض فيما يتعلق بمفهوم التدقيق البيئي والاجتماعي، ولقد تم ربط هذا الغموض بالأهداف والغايات المتواخدة من عملية إعداد التقارير البيئية والإجتماعية، لذلك كان هنالك حاجة إلى الدقة والوضوح بقضيتين أساسيتين في التقارير البيئية والإجتماعية هما: الوضوح المطلق لغايات وأهداف التقارير بالدرجة الأولى والوضوح ودرجة شمولية التقرير بالدرجة الثانية. وطرق دراسة (Gray 2000) إلى قضايا أساسية وجوهية فيما يتعلق بالتدقيق البيئي والاجتماعي وهما جزء من التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

9- (Branco and Rodrigues, 2008), "Factors Influencing Social Responsibility Disclosure by Portuguese Companies" هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات البرتغالية المدرجة في بورصة البرتغال، حيث تم اختيار عينة من الشركات البرتغالية التي تداول أسهمها في البورصة البرتغالية، والعمل على تحليل مضمون الإفصاحات عن المسؤولية الاجتماعية على موقع الشركات الإلكترونية ومقارنتها مع الإفصاحات في التقارير السنوية. وأظهرت الدراسة أن هناك سببين مختلفين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث توقع بعض الشركات أن إقامة علاقات طيبة مع أصحاب المصالح سوف يؤدي إلى زيادة العائد المالي للشركات عن طريق المساعدة في تطوير أصل غير ملموس. ويمكن لهذه الأصول أن تكون مصادر الميزة التنافسية لأنها تميز بين الشركة وبين منافسيها. أما الدافع الآخر للشركات للمشاركة في الأنشطة والمسؤولية الاجتماعية فكان إظهار إتفاقها مع القواعد والتوقعات لأصحاب المصالح عن الكيفية التي يتم بها العمليات التشغيلية، مما يشكل أساساً أدلة شرعية تستخدمها الشركة لإثبات الانضمام إلى تلك المعايير والتوقعات. أما عن مجالات التركيز بصفة خاصة فكانت مسائل البيئة، والموارد البشرية، ومشاركة المجتمع، والمنتجات، والبيان. وقد بيّنت دراسة (Branco and Rodrigues 2008) العوامل المؤثرة في المسؤولية الاجتماعية للإفصاح في الشركات البرتغالية، حيث سيقوم قام الباحث باستخدام بعض هذه العوامل لقياس التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

10- (Rahahleh and Sharairi, 2008), "The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan" وقد هدفت الدراسة إلى تحديد المدى الذي وصلت إليه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تم تطبيقها على (١٠٧) شركة مساهمة صناعية في عام ٢٠٠٦م. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجودوعي كامل بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية باستثناء بعض الجوانب، وبالتالي لم يكن هناك تطبيق كامل للمفهوم، باستثناء بعض الممارسات.

حيث بينت الدراسة مدى تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وبينت المعايير التي تم استخدامها لقياس المسؤولية الاجتماعية، التي هي جزء من التنمية المستدامة موضوع الدراسة، وقد أوصت الدراسة بإعطاء الأداء الاجتماعي أهمية ووزن أكبر في السياسة المعتمدة، وكذلك أوصت بدورات تدريبية وحلقات دراسية وورش عمل للعاملين في مجال المحاسبة الاجتماعية، وإعطاء أهمية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عن التكاليف في القوائم المالية، وأوصت أيضاً بسن القوانين الملزمة بالاعتراف وبتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية.

11- (Robert et al, 2011), "The Impact of a Corporate Culture of Sustainability on Corporate Behavior and Performance"

توضح الدراسة أثر ثقافة الاستدامة للشركات على سلوكها وأدائها في السوق، وتهدف الدراسة لمعرفة تأثير الاستدامة على جوانب متعددة من سلوك الشركات ونتائج الأداء، واستخدمت عينة من ١٨٠ شركة مساهمة عامة، وقد وجدت الدراسة أن هناك شركات اعتمدت طوعاً السياسات البيئية والاجتماعية منذ سنوات عديدة وسميت بشركات الاستدامة العالمية وهذه الشركات تختلف اختلافاً جوهرياً في خصائصها وسياساتها وطبيعة أعمالها عن عينة مشابهة لها من الشركات ولكنها لم تعتمد شيئاً من هذه السياسات والتي سميت بشركات الاستدامة المنخفضة. ووجدت الدراسة أن الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في آراء ومعتقدات مجالس إدارة هذه الشركات وكبار المدراء التنفيذيين، حيث إنهم في شركات الاستدامة العالمية يركزون على علامتهم التجارية وسمعتهم على المدى الطويل، وعلى العكس تماماً في الشركات المنخفضة الاستدامة الذين يرون في تطبيق سياسيات الاستدامة زياده تكاليف على عاتق الشركة.

11- (Gray et al, 2012), "Identifying Value Added Roles for Internal Auditors in Green IT

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي والأنشطة التي يجب أن يقوم بها في المنظمات الخضراء، ومعرفة مدى اهتمام هذه المنظمات بالمدققين الداخليين، كما تمثلت أسئلة الدراسة في معرفة نطاق أنشطة تكنولوجيا المعلومات الخضراء التي تطبق على المنظمة، وما هي الأدوار الحالية للمدققين الداخليين في المنظمات ذات أنشطة التكنولوجيا الخضراء، وفيما يجب أن يشارك المدقق الداخلي لتفعيل هذه الأنشطة في المنظمات. ولإجراء هذه الدراسة تم عمل استبيان الكتروني وتم ارساله عبر البريد الالكتروني لـ ٥١١ مدققاً داخلياً معتمدين في اتحاد المدققين الداخليين في ٤٤ دولة كان أغلبهم مدققين من دول أمريكا الشمالية وأوروبا،

ووُجِدَت الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات الخضراء أمر مكلف للمنظمة، وأن بعض المنظمات تتغاضى عنه لتقليل التكاليف، وأن دور المدقق الداخلي في تكنولوجيا المعلومات الخضراء يتراوح بين المؤثر والمتوسط وغير مؤثر، ولكن بشكل عام فإن دوره وتأثيره منخفض في هذا المجال ويقتصر على بعض التوكيدات والاستشارات. وأن على المدقق الداخلي البحث عن الخدمات ذات القيمة المضافة التي يمكن أن تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها بالإضافة إلى دوره الرئيسي بالقيام بالأنشطة التقليدية التي تمثل في مراجعة الحسابات المالية. وكانت الاستفاده من دراسة (Gray et al, 2012) في معرفة دور المدققين الداخلين في تحديد القيمة المضافة في أنشطة تكنولوجيا المعلومات الخضراء، حيث إنه يطلق على الشركات التي تتبني مفهوم التنمية المستدامة موضوع دراستنا الشركات الخضراء.

12- (Serpil et al, 2012), "The Role of Internal Auditing In Sustainable Development and Corporate Social Reporting" اشارت الدراسة إلى وظيفة جديدة للتدقيق الداخلي لا وهي تحديد وفهم المخاطر والفرص الناشئة عن عملية الاستدامة، وكذلك حددت كيف يمكن لهذه الفرص والمخاطر أن تؤثر على الشركة، وعمل تقارير مؤشرات الاستدامة ونتائج التغيرات المناخية. كما بيّنت الدراسة إلى أنه يجب قياس جميع برامج التنمية المستدامة، ثم الإبلاغ عن هذه النتائج داخل وخارج المنظمة. وتبين الدراسة أن التدقيق الداخلي هو الممر الحيوي الذي يؤدي إلى خلق الثقة، وأن على الشركات الإهتمام بنوعية المدقق الداخلي عند التعين لدوره الكبير في زيادة قيمة وتحسين أداء الشركة، حيث يمثل المدقق الداخلي دوراً أساسياً في تحديد الأهمية النسبية للمحتوى وتقديم تقرير الاستدامة، كما بيّنت الدراسة أن المدقق الداخلي هو المسئول في إظهار نتائج الشركات بصورة سليمة، وإبراز المركز المالي السليم، ولحسن سير عمل أي شركة. ويكون الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في نظام التدقيق الداخلي والذي هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وإعداد التقارير الاجتماعية للشركات. وقد تم التعرف من خلال هذه الدراسة على دور التدقيق الداخلي في التنمية المستدامة، وعلى أساس إعداد تقارير الاستدامة.

13- (Augustine et al, 2013), "Environmental Auditing and Sustainable Development in Nigeria" اشارت الدراسة إلى قضايا التدقيق البيئي والتنمية المستدامة في الشركات الصناعية في نيجيريا، وكان من أهداف هذه الدراسة معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المراجعة البيئية والتنمية المستدامة، ومعرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة البيئية والمشاركة من قبل الشركات النيجيرية، ومعرفة ما إذا كان هنا كعلاقة بين الشركات في نيجيريا التي تمثل لأحكام قانون تقييم الأثر البيئي، وتلك التي لا تفعل ذلك.

وقد تم جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيان وحللت البيانات باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي، والنتيجة الأكثر أهمية كانت أن عدد قليل جداً من الشركات الصناعية في نيجيريا تتبع سياسات التنمية المستدامة وتقوم بالتدقيق البيئي. وكان من أهم توصيات الدراسة: أنه يجب على الشركات صياغة وتنفيذ سياسات صديقة للبيئة لتعزيز قدرتها التنافسية التي من شأنها أن تؤدي لاحقاً إلى أداء أفضل لهذه الشركات. كما يجب على الشركات اعتماد التقارير الموحدة ومعايير الكشف عن قضايا البيئة لغرض الرقابة وقياس الأداء. حيث تم التعرف من خلال هذه الدراسة على أسس التدقيق البيئي الذي يعتبر أحد عناصر التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

14- (Haiying and Chaochao, 2013), "An Evaluation of Sustainable Development of Listed Commercial Banks in China" هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التنمية المستدامة في البنوك التجارية المدرجة في البورصة الصينية، حيث أخذت عينة عشوائية ممثلة في ١٦ بنكاً تجاريًّا في الصين، وتم قياس التنمية المستدامة استناداً إلى أربع عوامل هي: عامل الربحية، عامل السيطرة على المخاطر، عامل تنمية القدرات، وعامل السيولة. وتم تحليل هذه العوامل بالطرق الإحصائية وإيجاد علاقتها بالتنمية المستدامة. وكانت نتيجة الدراسة أن البنوك التجارية الصينية لا توفر اهتماماً كافياً في تحقيق التنمية المستدامة، وأن البنوك الكبيرة تهتم بالتنمية المستدامة أكثر من البنوك المتوسطة والصغيرة. وأوصت الدراسة: أن يكون هناك اهتمام أكبر من البنوك المتوسطة والصغيرة بالتنمية المستدامة، وأن يتم تضمين عوامل الخطر البيئية والاجتماعية في إدارة مخاطر الائتمان، وزيادة منح القروض الموفدة للطاقة وعمل مشاريع للحد من الانبعاثات، وابتكار منتجات وخدمات مالية منخفضة الكربون، وتوجيه رؤوس المال للإستثمار في مشاريع حماية البيئة والصناعة، وتحقيق توليفة جيدة بين المصالح التجارية وفوائد حماية البيئة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة عدة عوامل لقياس التنمية المستدامة موضوع الدراسة.

١٩/٢ - ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جدول (٢-٢) مقارنة بين الدراسات السابقة

رقم الدراسة	إسم الباحث	سنة	الدولة	مجتمع الدراسة	موضوع الدراسة
١	المدلل	٢٠٠٧	فلسطين	شركات مساهمة عامة	دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والأداري

٢	اللولو	٢٠٠٩	فلسطين	شركات مساهمة عامة	مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤلية الاجتماعية
٣	دريبياتي	٢٠٠٩	سوريا	شركات صناعية	دور التدقيق الداخلي في تدقيق الأداء البيئي
٤	أبو سمرة	٢٠٠٩	فلسطين	شركات مساهمة عامة	معوقات الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية
٥	غلاب	٢٠١١	الجزائر	شركات صناعية	دور وظيف التدقيق في تجسيد معايير التنمية المستدامة
٦	الفرح والهنداوي	٢٠١١	الأردن	شركات صناعية	الإفصاح عن عناصر المسؤلية الاجتماعية
٧	نور، وآخرون	٢٠١٣	الأردن	شركات صناعية	أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي
٨	Gray	٢٠٠٠	الولايات المتحدة	شركات صناعية	التطورات والاتجاهات الحديثة للمدقق الداخلي في التدقيق البيئي والاجتماعي
٩	Branco & Rodrigues	٢٠٠٨	البرتغال	شركات مساهمة عامة	العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية
١٠	Rahahleh & Sharairy	٢٠٠٨	الأردن	شركات صناعية	مدى تطبيق محاسبة المسؤلية الاجتماعية في المناطق الصناعية المؤهلة
١١	Robert et al	٢٠١١	الولايات المتحدة	شركات مساهمة عامة	أثر ثقافة الاستدامة للشركات على سلوكها وادائها في السوق
١٢	Gray & Gyun & Miller	٢٠١٢	الولايات المتحدة	شركات مساهمة عامة	دور المدقق الداخلي في المنظمات الخضراء

دور التدقيق الداخلي في التنمية المستدامة وإعداد تقارير الاستدامة	شركات مساهمة عامة	البوسنة	٢٠١٢	Serpil & Gaye & Burcu	١٣
دور التدقيق الداخلي في التنمية المستدامة والتدقيق البيئي	شركات صناعية	نيجيريا	٢٠١٣	Augustine & Chijioky	١٤
تقييم التنمية المستدامة	البنوك التجارية	الصين	٢٠١٣	Haiying & Chaochao	١٥

من خلال عرض الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الإنجليزية تبين الآتي:

- بینت الدراسة الحالية المتغيرات المستقلة التالية وهي: معارف ومهارات المدقق الداخلي، ووظائف المدقق الداخلي المتعلقة بالاستدامة، والمتغيرات التابعة المتمثلة في: الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية والأنشطة البيئية، مما يعطيها شمولية في بحث الموضوع، بينما الدراسات السابقة ركزت على دراسة بعض تلك العناصر.
- ركزت الدراسة الحالية على المدقق الداخلي ودوره في الإفصاح عن التنمية المستدامة من خلال المتغيرات المستقلة للدراسة.
- كشفت الدراسة الحالية اتجاهات المدققين الداخليين العاملين في إدارات التدقيق الداخلي في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

١/٣ المقدمة

٢/٣ منهجية الدراسة

٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة

٤/٣ وصف خصائص عينة الدراسة

٥/٣ أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات

٦/٣ صدق وثبات الدراسة

٧/٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

١/٣ المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً منهجية الدراسة ومجتمعها، وعيتها، وكيفية اختيارها، والمصادر المستخدمة لجمع المعلومات وكيفية إعدادها وتطويرها وإجراءات التأكيد من صدق الأداة وثباتها، وتوضيحاً لإجراءات التطبيق والمعالجة الإحصائية التي استخدمت لمعالجة البيانات واستخراج النتائج وتفسيرها.

٢/٣ منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوبين مكملين لبعضهما بعضًا وهما:

أ- الأسلوب الوصفي التحليلي: القائم على المسح المكتبي لأهم الأدبيات والجهود العلمية التي بحثت في هذا الموضوع، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

ب- الأسلوب الميداني : وذلك بتقديم استبيانه تشتمل على مجموعة من الأسئلة المستندة إلى المعايير والتي أمكن من خلالها جمع البيانات من عينة الدراسة، وتم تحليل هذه البيانات، واستخلاص النتائج.

٣/٣ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠١٣ والبالغ عددهم (١٥) بنكاً (بورصه عمان، ٢٠١٣). وقد اختار الباحث البنوك كعينة الدراسة لأنها عنصر النجاح الأول في التنمية إذ إنها توفر ٩٥٪ من مصادر التمويل في المملكة. أما عينة الدراسة فقد تكونت من المدققين الداخليين العاملين في البنوك محل الدراسة والبالغ عددهم (١٦٢) مدقق، وتم توزيع (١٦٢) إستبيان على عينة الدراسة لتشمل جميع أفراد العينة، استرجع منها (٨٢) بنسبة (٦,٥٠%). وبعد فحص الاستبيانات ليبيان مدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، استبعد منها (٣) استبيانات لعدم صلاحيتها لعملية التحليل الإحصائي، وذلك بسبب عدم استكمالها لشروط التحليل. وبهذا يصبح إجمالي عدد الاستبيانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي (٧٩) استبيان، بنسبة (٤٨,٨٪) من عدد المدققين الداخليين العاملين في البنوك عينة الدراسة، والجدول (١-٣) يبيّن عدد المدققين العاملين في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

جدول (١-٣)

عدد المدققين الداخليين العاملين في البنوك المدرجة في بورصة عمان

الرقم	البنك	عدد المدققين الداخليين
١	البنك العربي	٢٦
٢	البنك الإسلامي الأردني	١٠
٣	البنك الاردني الكويتي	١٢
٤	البنك التجاري الأردني	١٢
٥	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٢١
٦	بنك الاستثمار العربي الأردني	٩
٧	بنك الأردن دبي الإسلامي	٧
٨	بنك الإتحاد	٧
٩	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٨
١٠	البنك الاستثماري	٩
١١	بنك اممال الأردني	٧
١٢	بنك سوسيته جنرال	٥
١٣	بنك القاهرة عمان	١٢
١٤	بنك الاردن	٨
١٥	البنك الاهلي الأردني	٩
المجموع		١٦٢

٤/٣ وصف خصائص عينة الدراسة

توضيح الجداول (٢-٣) ، (٣-٣) ، (٤-٣) ، (٥-٣) ، (٦-٣) المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي، والشهادات المهنية، وعدد سنوات الخبرة، والتخصص العلمي، والمشاركة في الدورات والندوات والمؤتمرات).
إذ يوضح الجدول (٢-٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول (٢-٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	النكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	٥	٦,٣
	بكالوريوس	٧٧	٨٤,٨
	ماجستير	٥	٦,٣
	دكتوراه	٢	٢,٥
المجموع			١٠٠

أن ٦,٣ % من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الدبلوم، وأن ٨٤,٨ % من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس، وأن ٦,٣ % من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير، كما بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة الدكتوراه ما مجمله ٢,٥ %.
و بما أن النسبة الاكبر من المستبانين هم من حملة شهادة البكالوريوس وبنسبة (٨٤,٨ %) وهذا يدل على امتلاكم الخبرة العلمية الكافية في المعرفة لدلاله وحيثيات الموضوع المطروح عليهم مما يعطي صدق الاجابة على اسئلة الاستبانة.

أما فيما يتعلق بمتغير الشهادات المهنية، فقد بينت النتائج المعروضة في الجدول (٣-٣) أن ٢,٥ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن يحملون شهادة CPA المهنية، وأن ٨,٩ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن يحملون شهادة JCPA المهنية، كما أن ١,٣ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن يحملون شهادة CA المهنية، وأن ما نسبته ٦,٣ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن يحملون شهادة CIA المهنية، وأن ١,٣ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن يحملون شهادة CFA المهنية، وتبيّن أن ١٢,٧ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن يحملون شهادات مهنية أخرى كانت موزعه كالتالي : CISA %٣,٨ و CAMS %٣,٨ و CCSA %٢,٥ و CRMA %١,٣ و CFSA %١,٣. وكانت النسبة الأكبر من المستبانين ٦٧,١ % هم ممن لا يحملون أي شهادة مهنية وهي نسبة كبيرة جداً تدل على عدم اهتمام المدققين الداخليين في البنوك بالحصول على الشهادات المهنية.

الجدول (٣-٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة	المتغير
٢,٥	٢	CPA	الشهادات المهنية
٨,٩	٧	JCPA	
١,٣	١	CA	
٦,٣	٥	CIA	
-	-	CMA	
١,٣	١	CFA	
١٢,٧	١٠	أخرى	
٦٧,١	٥٣	لايحمل أي شهادة مهنية	
١٠٠	٧٩	المجموع	

وما يرتبط بمتغير عدد سنوات الخبرة وكما هو موضح بالجدول (٤-٣) فقد تبين أن ١٥,٢ % من أفراد عينة الدراسة هم

ممن تقل عدد سنوات خبرتهم العملية عن ٢ سنة، وأن ٣٥,٤ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح عدد سنوات

خبرتهم العملية من ٢ وأقل من ٥ سنوات، وأن ٢٩,١ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم

العملية من ٥ وأقل من ١٠ سنوات، وأخيراً تبين أن ما نسبته ٢٠,٣ % من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح عدد

سنوات خبرتهم العملية من ١٠ سنوات فأكثر. وهذه النسب تدل على امتلاك المستبانين للحكمة الوظيفية في معالجة

القضايا والمسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي والافصاح عن التنمية المستدامة.

الجدول (٤-٤)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة	المتغير
١٥,٢	١٢	أقل من ٢ سنة	عدد سنوات الخبرة
٣٥,٤	٢٨	من ٢ وأقل من ٥ سنوات	
٢٩,١	٢٣	من ٥ وأقل من ١٠ سنوات	
٢٠,٣	١٦	١٠ سنوات فأكثر	
١٠٠	٧٩	المجموع	

أما ما يتعلق بمتغير التخصص العلمي، فقد بينت النتائج المعروضة في الجدول (٥-٣) أن النسبة الأكبر من المستبانين هم من اختصاص المحاسبة بنسبة ٥٠,٦%， والعلوم المالية والمصرفية بنسبة ٢٧,٨%， وهذا يعطى مؤشر على امتلاك المستبانين للخبرة العلمية والعملية بما يخص موضوع الدراسة، هذا وكانت نسبة ٦٪ من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين بعلم إدارة الأعمال، وأن ما نسبته ٢,٥٪ من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين باختصاصات أخرى المتخصصين بعلم الاقتصاد، وأخيراً، تبين أن ١١,٤٪ من أفراد عينة الدراسة هم ممن متخصصين باختصاصات أخرى توزعت كالتالي: إدارة عامة ٣,٨٪، ونظم المعلومات الحاسوبية ٢,٥٪، ونظم معلومات إدارية ٢,٥٪، واقتصاد مال واعمال ١,٣٪، وهندسة حاسوب ١,٣٪.

الجدول (٥-٣)
أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية (%)	النكرار	الفئة	المتغير
٥٠,٦	٤٠	محاسبة	التخصص العلمي
٧,٦	٦	إدارة أعمال	
٢٧,٨	٢٢	مالية ومصرفية	
٢,٥	٢	اقتصاد	
١١,٤	٩	أخرى	
١٠٠	٧٩	المجموع	

وأخيراً، ما يتعلق بمتغير المشاركة بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات، فقد بينت النتائج المعروضة في الجدول (٣ - ٦)، أن ٦٪ من أفراد عينة الدراسة هم ممن شاركوا بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات عن التنمية المستدامة، ونفس النسبة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وأن ٥,١٪ من أفراد عينة الدراسة هم ممن شاركوا بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات عن المبادرة الدولية للتقارير، ونفس النسبة للمحاسبة البيئية

كما أن ١٥,٢% من أفراد عينة الدراسة هم ممن شاركوا بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات عن معايير الإفصاح، وأن ما نسبته ٢٦,٦% من أفراد عينة الدراسة هم ممن شاركوا بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات عن أداء المدقق الداخلي، وأن ١٩% من أفراد عينة الدراسة هم ممن شاركوا بدورات مبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق، وأخيراً، تبين أن ٣,٨% من أفراد عينة الدراسة هم ممن شاركوا بدورات أخرى.

الجدول (٦-٣)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير المشاركة بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة	المتغير
٧,٦	٦	التنمية المستدامة	المشاركة بالدورات أو الندوات أو المؤتمرات
٥,١	٤	المبادرة الدولية للتقارير GRI	
٥,١	٤	المحاسبة البيئية	
١٥,٢	١٢	معايير الإفصاح	
٢٦,٦	٢١	أداء المدقق الداخلي	
١٩	١٥	مبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق	
٧,٦	٦	الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية	
٣,٨	٣	آخر	
١٠	٨	لم يشتركوا بأي دورات	
-	٧٩	المجموع	

٥/٣ أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام مصادرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

أ) المصادر الثانوية: حيث توجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثل في الكتب والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقابلات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في موقع الانترنت المختلفة. وكان هدف الباحث من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلكأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية.

ب) المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة، التي قام الباحث بتطويرها كأداة رئيسية للدراسة، والتي شملت على عدد من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها، والتي قام المبحوثين بالإجابة عليها، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale (Statistical Package for the Social Sciences) بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية. ولأغراض التحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS Ver.21.

(الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Package for the Social Sciences)

وتضمنت الإستبانة بشكلها النهائي ثلاثة أجزاء، وهي:

الجزء الأول: وقد شمل المتغيرات الديغرافية لأفراد عينة الدراسة من خلال (٥) متغيرات وهي (المؤهل العلمي، والشهادات المهنية، وعدد سنوات الخبرة، والتخصص العلمي، والمشاركة في الدورات والندوات والمؤتمرات) لغرض وصف عينة الدراسة وإجراء بعض المقارنات لاستجابة أفراد العينة على المتغيرات موضوع الدراسة في ضوء المتغيرات الديغرافية.

الجزء الثاني: تضمن مقياس دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة عبر بعدين رئيسيين، هما (معارف ومهارات المدقق الداخلي، ووظائف المدقق الداخلي) وتضمن (١٤) فقرة لقياسها، وكانت الفقرات مقسمة على النحو الآتي:

دور المدقق الداخلي الإفصاح في عن التنمية المستدامة	معارف ومهارات المدقق الداخلي	وظائف المدقق الداخلي
عدد الفقرات	٧	٧
ترتيب الفقرات	من فقرة ٧ إلى ١٤	من فقرة ٨ إلى ١٤

الجزء الثالث: تضمن مقياس الإفصاح عن التنمية المستدامة عبر ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي (الأنشطة الاقتصادية، والأنشطة الاجتماعية، والأنشطة البيئية) وتضمن (٣٣) فقرة لقياسها، مقسمة على النحو الآتي:

الإفصاح عن التنمية المستدامة	الأنشطة الاقتصادية	الأنشطة الاجتماعية	الأنشطة البيئية
عدد الفقرات	٧	٨	٨
ترتيب الفقرات	٢١ - ١٠	٢٩ - ٢٢	٣٧ - ٣٠

وقد تراوح مدى الاستجابة من (١ إلى ٥) وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale كالتالي:

بدائل الإجابة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق إطلاقاً
الدرجة	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

وبهذا تكونت الاستبانة (أداة الدراسة) وبشكلها الأولى من (٣٧) فقرة بمقاييس ليكرت الخماسي Five

Likert Scale

٦/٣ صدق وثبات أداة الدراسة

أ) الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وقد قمت الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترنات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح بالملحق رقم (٢).

ب) ثبات أداة الدراسة

قام الباحث باستخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على ($\alpha \geq 0.60$) يُعد من الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً (Sekaran and Bougie, 2010). والجدول (٣ - ٧) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

الجدول (٧-٣) معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

ت	المتغير	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
١	دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة	١٤	٠,٨٢٨
١ - ١	معارف ومهارات المدقق الداخلي	٧	٠,٧٧٦
٢ - ١	وظائف المدقق الداخلي	٧	٠,٦٨١

٠,٩٣١	٢٣	الاصح عن التنمية المستدامة	٢
٠,٨٦٥	٧	الأنشطة الاقتصادية	١ - ٢
٠,٨٥٧	٨	الأنشطة الاجتماعية	٢ - ٢
٠,٩١٥	٨	الأنشطة البيئية	٣ - ٢
٠,٩٣٥	٣٧	الاستبانة ككل	

إذ يوضح الجدول (٧-٣) قيم الثبات لمتغيرات الدراسة، حيث بلغت نسبة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha في الاستبانة ككل (٠,٩٣٥) وهي أعلى من النسبة المقبولة (٠,٦٠)، مما يدل على تمتّع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

٧/٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها لجأ الباحث إلى الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences الإصدار الحادي والعشرين - SPSS Ver.21 - وقد قام الباحث من خلاله بتطبيق

الأساليب التالية:

أساليب الإحصاء الوصفي، والمتضمنة:

- التكرارات والنسب المئوية Frequencies & Percent بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة وتحليل خصائص وحدة المعاينة والتحليل ديموغرافيًّا.
- المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean لتحديد مستوى إستجابة أفراد وحدة المعاينة والتحليل عن متغيراتها.
- الإنحراف المعياري Standard Deviation لقياس درجة تباعد إستجابات أفراد وحدة المعاينة والتحليل عن وسطها الحساي.
- معادلة طول الفتة والتي تقضي بقياس مستوى الأهمية لمتغيرات الدراسة، والذي تم إحتسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{3}{1.33}$$

$$1.33 = \frac{3}{1.5}$$

وبناء على ذلك يكون:

الأهمية المنخفضة من ١ وأقل من ٢,٣٣

الأهمية المتوسطة من ٢,٣٣ ولغاية ٣,٦٦

الأهمية المرتفعة من ٣,٦٧ فأكثر.

أساليب الإحصاء الاستدلالي، والمتضمنة:

- معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) ومقدار الإتساق الداخلي لها. ودرجة مصداقية الإجابات عن فقرات الاستبانة.
- معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح Tolerance للتأكد من عدم وجود تعددية ارتباط Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة.
- اختبار T لعينتين مستقلتين Independent sample T-test وذلك للتحقق من العلاقة بين دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الرابع النتائج واختبار الفرضيات

١/٤ مقدمة

٢/٤ تحليل بيانات الدراسة

١/٢/٤ دور المدقق الداخلي الإفصاح عن التنمية المستدامة

٢/٢/٤ وظائف المدقق الداخلي

٣/٤ تحليل مدى ملائمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة

٤/٤ اختبار فرضيات الدراسة

١/٤ مقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن المتغيرات التي اعتمدت فيها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية لإنجذاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة والأهمية النسبية، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلائل الإحصائية الخاصة بكل منها.

٢/٤ تحليل بيانات الدراسة

١/٢/٤ دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة
 لوصف وتحليل دور المدقق الداخلي الإفصاح عن التنمية المستدامة (معلومات ومهارات المدقق الداخلي، وظائف المدقق الداخلي)، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وختبار "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (١-٤) ، (٤-٢).

إذ يوضح الجدول (٤-١) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمهارات ومهارات المدقق الداخلي.
 حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (٤,٣٦٥ - ٣,٤٨١) بمتوسط كلي مقداره (٣,٧٤٣) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمعلومات ومهارات المدقق الداخلي. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يتمتع المدقق الداخلي في البنك بلامام بالقوانين والتشریعات واللوائح التنظيمية السائدة في البنوك" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٦٥) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (٣,٧٤٣)، وانحراف معياري بلغ (٠,٦٣٤)، فيما حصلت الفقرة "لدى المدقق الداخلي في البنك وعي ولامام بحقوق الإنسان وقانون العمل والعمال الأردني" على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٨١) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (٣,٧٤٣) وانحراف معياري (٠,٩٤٥). وبشكل عام يتبيّن أن مستوى معلومات ومهارات المدقق الداخلي في البنوك محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

جدول (٤-١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى معلومات ومهارات المدقق الداخلي

مستوى الأهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مهارات ومهارات المدقق الداخلي	ت
مرتفعة	١	٠,٦٣٤	٤,٢٦٥	يتمتع المدقق الداخلي في البنك بامام بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية السائدة في البنك	١
متوسطة	٤	٠,٧٤٤	٣,٥٨٢	لدى المدقق الداخلي خبرة في استدامة المشاريع المتعلقة بالبنك	٢
مرتفعة	٢	٠,٩٩٧	٣,٩٢٤	يتم تدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر في البنك لرفع مستوى ادائهم وتطوير كفاءتهم وقدراتهم، وإنشاء الوعي المتعلق بالإستدامة لديهم	٣
متوسطة	٧	٠,٩٤٥	٣,٤٨١	لدى المدقق الداخلي في البنك وعي وامام بحقوق الإنسان وقانون العمل والعمال الأردني	٤
متوسطة	٦	٠,٩٠٣	٣,٥٣١	يتمتع المدقق الداخلي في البنك بالوعي والإلمام بمبادئ الصحة والسلامة العامة، والأمان وظروف العمل	٥
مرتفعة	٣	٠,٦٩٣	٣,٨٦٠	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لإدارة المخاطر	٦
متوسطة	٥	٠,٨٤٣	٣,٥٠٧	لدى المدقق الداخلي التأهيل الفني والخلفية المناسبة لتفعيل الاستدامة	٧
		٠,٥٤٣	٣,٧٤٣	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمعرف ومهارات المدقق الداخلي	

كما يوضح الجدول (٤-٢) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالوظائف الحديثة للمدقق الداخلي.

حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (٣,٤٠٥ - ٣,٩٧٤) بمتوسط كلي مقداره (٣,٨١٩) على مقياس ليكرت الخمسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للوظائف الحديثة للمدقق الداخلي. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يلتزم المدقق الداخلي بكل القوانين والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٧٤) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (٣,٨١٩)، وانحراف معياري بلغ (٠,٨١٦)،

فيما حصلت الفقرة "يقوم المدقق الداخلي بفحص الشكاوى المقدمة من داخل وخارج البنك، ومتابعة الردود عليها" على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٠٥) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (٣,٨١٩) وانحراف معياري (١,٠٨٠). وبشكل عام يتبيّن أن مستوى الوظائف الحديثة للمدقق الداخلي في البنوك محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

جدول (٢-٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الوظائف الحديثة للمدقق الداخلي

مستوى الأهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	وظائف المدقق الداخلي	ت
متوسطة	٦	٠,٧٨٥	٣,٦٤٥	يقوم المدقق الداخلي باختبار ما إذا كانت سياسة الاستدامة تتفق مع الخطة الإستراتيجية ومع سياسات البنك	٨
مرتفعة	٤	٠,٦٩٣	٣,٩٢٤	يحرص مدراء التدقيق الداخلي على قياس الأداء، وإدارة التغيير لكي تجعل عملياتها أكثر استدامة	٩
متوسطة	٧	١,٠٨٠	٣,٤٠٥	يقوم المدقق الداخلي بفحص الشكاوى المقدمة من داخل وخارج البنك، ومتابعة الردود عليها	١٠
مرتفعة	٢	٠,٧٣٢	٣,٩٤٩	يقوم المدقق الداخلي بتقييم فاعلية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالبنك	١١
مرتفعة	١	٠,٨١٦	٣,٩٧٤	يلتزم المدقق الداخلي بكافة القوانين والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة	١٢
مرتفعة	٥	٠,٧٥٠	٣,٨٨٦	يتحمل المدقق الداخلي مسؤولية التأكد من أن كافة المعاملات المنفذة بواسطة البنك منفذة وفقاً للإجراءات الداخلية الخاصة بالبنك	١٣
مرتفعة	٣	٠,٧١٤	٣,٩٤٩	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الآليات موضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا	١٤
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للوظائف الحديثة للمدقق الداخلي					
		٠,٤٧١	٣,٨١٩		

٤/٢/٤ وظائف المدقق الداخلي

لوصف وتحليل الافصاح عن التنمية المستدامة (الأنشطة الاقتصادية، الانشطة الاجتماعية، والأنشطة البيئية)، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (٤-٤)، (٤-٣)، (٤-٥).

إذ يوضح الجدول (٤-٣) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (٢,٩٣٦ - ٣,٥٩٤) بمتوسط كلي مقداره (٣,١٥٣) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المتوسط للأنشطة الاقتصادية. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يقوم البنك بتطبيق المنافسة العادلة وعدم الإضرار بالموردين أو المفترضين" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٩٤) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (٣,١٥٣)، وانحراف معياري بلغ (٠,٨٥٥)، فيما حصلت الفقرة "يقوم البنك بتطوير منتجات بنكية مبتكرة، كعمل بطاقات ائتمانية صديقة للبيئة وقابلة للتحلل البيولوجي" على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٩٣٦) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (٣,١٥٣) وانحراف معياري (١,٢٠١). وبشكل عام يتبين أن مستوى الأنشطة الاقتصادية في البنوك محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.

جدول (٣-٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الأنشطة الاقتصادية

مستوى الأهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأنشطة الاقتصادية	ت
متوسطة	٣	٠,٩٠١	٣,٢١٥	يقوم البنك باعتماد مبادئ Principles Equator التي تهدف إلى تقييم وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية المرتبطة بتمويل المشاريع	١٥
متوسطة	٦	٠,٩٧٢	٢,٩٤٩	يقوم البنك بتمويل مشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة	١٦
متوسطة	٤	٠,٩٤٠	٣,٠١٢	يقوم البنك بالاستثمار المسؤول اجتماعياً والذي يأخذ بعين الاعتبار تعهد الشركات المقترضة بمواقع محددة، مثل حماية البيئة، ومنع تشغيل الأحداث، وضمان حقوق الأفراد عند اتخاذ القرارات	١٧
متوسطة	٥	٠,٧٩١	٢,٩٦٢	يقوم البنك بتمويل المشاريع وفق معايير ESG للإدارة الاجتماعية والبيئية	١٨
متوسطة	١	٠,٨٠٠	٣,٥٩٤	يقوم البنك بتطبيق المنافسة العادلة وعدم الإضرار بال媧وردين أو المقترضين	١٩
متوسطة	٢	٠,٧٥٩	٣,٤٠٥	يقوم البنك بتزويد المتعاملين معه حق معرفة المخاطر المحتملة	٢٠
متوسطة	٧	١,٢٠١	٢,٩٣٦	يقوم البنك بتطوير منتجات بنكية مبتكرة، كعمل بطاقات ائتمانية صديقة للبيئة وقابلة للتخلل البيولوجي	٢١
		٠,٦٨٩	٣,١٥٣	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام للأنشطة الاقتصادية	

كما يوضح الجدول (٤-٤) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية. حيث تراوحت

المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (٣,٦٩٨٣ - ٢,٥١٩) بمتوسط كلي مقداره (٣,٠٤١) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المتوسط للأنشطة الاجتماعية.

إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يهتم البنك بالمحافظة على الجوانب الصحية المتعلقة بموظفيه" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٨٣) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (٣,٠٤١)، وانحراف معياري بلغ (٠,٧٠٧)، فيما حصلت الفقرة "يقوم البنك بتوظيف موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة" على المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٥١٩) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (٣,٠٤١) وانحراف معياري (١,٠٩٦). وبشكل عام يتبيّن أن مستوى الأنشطة الاجتماعية في البنوك محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.

جدول (٤-٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الأنشطة الاجتماعية

مستوى الأهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأنشطة الاجتماعية	t
متوسطة	٢	١,١٢١	٣,١٥١	يقوم البنك بدعم القطاع الصحي والدوائي، على سبيل المثال دعم المستشفيات والمراكز الصحية ويساهم في حملات مكافحة الأوبئة	٢٢
متوسطة	٥	١,٠٣١	٣,٠١٢	يقوم البنك بدعم قطاع التعليم، على سبيل المثال المساهمة في بناء المدارس وإعطاء منح لطلبه الجامعات	٢٣
متوسطة	٧	١,٠٨٢	٢,٧٨٤	يقوم البنك بدعم قطاع السياحة، على سبيل المثال دعم المرافق السياحية ومكاتب الإرشاد السياحي وإنشاء المراكز الترفيهية، المنتزهات	٢٤
متوسطة	٤	١,٠٧١	٣,٠٧٥	يوزع البنك نسبة من الأرباح السنوية على العاملين	٢٥
متوسطة	٣	١,١٥٨	٣,١٢٦	يقوم البنك على تشجيع مفهوم العمل التطوعي عند الموظفين من خلال المشاركة في نشاطات تخدم المجتمع	٢٦
مرتفعة	١	٠,٧٠٧	٣,٦٨٣	يهتم البنك بالمحافظة على الجوانب الصحية المتعلقة بموظفيه	٢٧
متوسطة	٦	١,٢٧٠	٢,٩٧٤	يقدم البنك قروضاً تعليمية للموظفين	٢٨

متوسطة	٨	١,٠٩٦	٢,٥١٩	يقوم البنك بتوظيف موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة	٢٩
		٠,٧٦٢	٣,٠٤١	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للأنشطة الاجتماعية	

وأخيرًا، يوضح الجدول (٤-٥) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأنشطة البيئية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (٢,٨٠٣ - ٣,٦٨٣) بمتوسط كلي مقداره (٢,٨٠٣) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المتوسط للأنشطة البيئية. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يقوم البنك بالالتزام بالتشريعات والقوانين واللوائح ذات العلاقة بالبيئة" بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٣٩) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (٢,٨٠٣)، وانحراف معياري بلغ (٠,٦٥٥)، فيما حصلت الفقرة "تحرص إدارة البنك على اعتبار المعايير البيئية لتقديم القروض شرطًا للحصول على القرض" على المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٤٠٥) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (٢,٨٠٣) وانحراف معياري (٠,١٠٤). وبشكل عام يتبين أن مستوى الأنشطة البيئية في البنوك محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.

جدول (٤-٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t ومستوى الانشطة البيئية

مستوى الأهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأنشطة البيئية	t
متوسطة	١	٠,٦٥٥	٣,١٣٩	يقوم البنك بالالتزام بالتشريعات والقوانين واللوائح ذات العلاقة بالبيئة	٣٠
متوسطة	٦	٠,٩٢٦	٢,٧٤٦	يهتم البنك بالتعامل وبشكل أكبر مع الموردين الذين يعتبرون الجوانب البيئية أساساً لنشاطهم	٣١

٣٢	يساهم البنك في التنمية الريفية والقضاء على الفقر، من خلال الاستثمار ودعم المشاريع الزراعية	٢,٥٩٤	١,٠٤٤	٧	متوسطة
٣٣	تحرص إدارة البنك على اعتبار المعايير البيئية لتقديم القروض شرطاً للحصول على القرض	٢,٤٠٥	١,٠٤٤	٨	متوسطة
٣٤	يتم العمل على تطوير مشاريع المحافظة على البيئة، كتقليل حجم الورق المستخدم وعمل برامج إعادة تدوير المخلفات الورقية وتقليل النفايات	٢,٧٧٢	١,٠٤٩	٤	متوسطة
٣٥	يلتزم البنك بقانون حماية البيئة الأردني الذي ينظم المسائل البيئية في الأردن	٢,٩٧٤	٠,٩٠٥	٣	متوسطة
٣٦	يقوم البنك بتطبيق برامج شاملة لتوفير الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء والماء	٣,٠٢٥	١,١٥٤	٢	متوسطة
٣٧	يحرص البنك على حماية البيئة والطبيعة، على سبيل المثال: عمل حملات لزراعة الأشجار أو حملات لتنظيف الأماكن السياحية	٢,٧٧٢	١,١٠٨	٤	متوسطة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للأنشطة البيئية					٠,٧٨٩ ٢,٨٠٣

٤/٣ تحليل مدى ملاءمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الإنحدار لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الإختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار إذ تم التأكد من عدم وجود إرتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity بإستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) ، واختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (١٠). وأن تكون قيمة التباين المسموح به Tolerance أكبر من (٠,٠٥).

وتم التأكيد أيضاً من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي Normal Distribution بإحتساب معامل الإنلتواء Skewness، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الإنلتواء تقل عن (± 1)، والجدول رقم (٤-٦) يبين نتائج هذه الإختبارات.

جدول (٤-٦)

نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance	Skewness
١	معارف ومهارات المدقق الداخلي	١,٤٩٤	٠,٦٦٩	٠,٠٠٥
٢	الوظائف الحديثة للمدقق الداخلي	١,٤٦١	٠,٦٨٥	٠,٨٢١

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (٤-٦) عدم وجود تداخل خطى متعدد Multicollinearity بين أبعاد المتغير المستقل، وإن ما يؤكّد ذلك قيم معيار إختبار معامل تضخم التباين (VIF) للأبعاد المتمثّلة بـ (معارف ومهارات المدقق الداخلي والوظائف الحديثة للمدقق الداخلي) والبالغة (١,٤٦١ ؛ ١,٤٩٤) على التوالي والتي تقل عن (١٠). كما يتضح أن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت بين (٠,٦٨٥ - ٠,٦٦٩) وهي أكبر من (٠,٠٥) ويعد هذا مؤشّراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة. وقد تم التأكّد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بإحتساب معامل الالتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من (١). وتأسِيساً على ما تقدّم وبعد التأكّد من عدم وجود تداخل خطى بين أبعاد المتغير المستقل، وإن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان إختبار فرضيات الدراسة في البنوك محل الدراسة.

٤/٤ اختبار فرضيات الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية صفرية رئيسية، ومجموعة من الفرضيات الفرعية، وهي:

الفرضية الرئيسية (H01):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المدقق الداخلي في الاصحاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل t لعينتين مستقلتين، وذلك للتحقق من العلاقة بين دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (٧-٤).

جدول (٧-٤)

نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك

المدرجة في بورصة عمان

Sig* مستوى الدالة	درجات الحرية	t قيمة الجدولية	t قيمة المحسوبة	معامل الإرتباط	انحراف المعياري	المتوسط الحساسي	المتغيرات	
٠,٠٠٠	٧٨	١,٦٧١	١٣,٤٠٦	٠,٥٨٣	٠,٤٥٤	٣,٧٨١	دور المدقق الداخلي	العلاقة بين دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان

يوضح الجدول (٧-٤) نتائج اختبار t، حيث يبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيًّا عند مستوى دالة ($\alpha \leq 0.05$). إذ بلغ

معامل الارتباط بين دور المدقق الداخلي في الإفصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان ما قيمته

(٠,٥٨٣) وللتأكيد على دالة معنوية الارتباط فقد بلغت قيمة t المحسوبة (١٣,٤٠٦) وهي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

بالمقارنة مع قيمة t الجدولية وبالبالغة (١,٦٧١). كما يتضح أن المتوسط الحسابي لدور المدقق الداخلي بلغ (٣,٧٨١)

وإنحراف معياري (٠,٤٥٤) بالمقارنة مع المتوسطة الحسابي للإفصاح عن التنمية المستدامة البالغ (٢,٩٩٢) وإنحراف

معياري (٠,٦٣٤) ويبين الجدول أيضًا أن درجات الحرية بلغت (٧٨) والتي هي ناتج طرح عدد أفراد عينة الدراسة ناقصًا

واحد صحيح. وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فهذا يؤكّد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية، وعليه

ترفض الفرضية العدمية (الصفيرية)، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المدقق الداخلي في الاصفاح عن

التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الأولى ($H0_{1-1}$):

- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

لإختبار هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل t لعينتين مستقلتين، وذلك للتحقق من العلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (٤-٨).

جدول (٤-٨)

نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين العلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

Sig* مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة t الجدولية	قيمة المحسوبة	معامل الإرتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحساسي	المتغيرات	
.٠,٠٠٠	٧٨	١,٦٧١	١١,٠٢٩	٠,٦٨٠	٠,٥٤٣ ٠,٦٨٩	٣,٧٤٣ ٣,١٥٣	معارف ومهارات المدقق الداخلي الأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان	معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

يوضح الجدول (٤-٨) نتائج اختبار t، حيث الذي يبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

إذ بلغ معامل الإرتباط بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان ما

قيمته (٠,٦٨٠)

وللتأكيد على دلالة معنوية الإرتباط فقد بلغت قيمة t المحسوبة (١١,٠٢٩) وهي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة t الجدولية والبالغة (١,٦٧١). كما يتضح أن المتوسط الحسابي لدور المدقق الداخلي بلغ (٣,٧٤٣) وبيانحراف معياري (٠,٥٤٣) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للأنشطة الاقتصادية البالغ (٣,١٥٣) وبيانحراف معياري (٠,٦٨٩). ويبيّن الجدول أيضًا أن درجات الحرية بلغت (٧٨) والتي هي ناتج طرح عدد أفراد عينة الدراسة ناقصاً واحد صحيح وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فهذا يؤكّد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية (H_{0-2}):

- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

لإختبار هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل t لعينتين مستقلتين، وذلك للتحقق من العلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (٩-٤).

جدول (٩-٤)

نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

Sig* مستوى الدالة	درجات الحرية	t قيمة الجدولية	t قيمة المحسوبة	معامل الإرتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحساسي	المتغيرات	
٠,٠٠٠	٧٨	١,٦٧١	٨,٦٩٦	٠,٣١١	٠,٥٤٣ ٠,٧٦٢	٣,٧٤٣ ٣,٠٤١	معارف ومهارات المدقق الداخلي الأنشطة الاجتماعية	معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

يوضح الجدول (٩-٤) نتائج اختبار t الذي يبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دالة ($\alpha \leq 0.05$). إذ بلغ

معامل الارتباط بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان ما قيمته

(٠,٣١١) وللتأكيد على دالة معنوية الارتباط فقد بلغت قيمة t المحسوبة (٨,٦٩٦) وهي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

بالمقارنة مع قيمة t الجدولية وبالبالغة (١,٦٧١).

كما يتضح أن المتوسط الحساسي لدور المدقق الداخلي بلغ (٣,٧٤٣) وبإنحراف معياري (٠,٥٤٣) بالمقارنة مع المتوسطة

الحساسي للأنشطة الاجتماعية البالغ (٣,٠٤١) وبإنحراف معياري (٠,٧٦٢) ويبيّن الجدول أيضاً أن درجات الحرية بلغت

(٧٨) والتي هي ناتج طرح عدد أفراد عينة الدراسة ناقصاً واحداً صحيحاً وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية

فهذا يؤكّد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة

التي تنص على:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة (H0₁₋₃):

- "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

لإختبار هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل t لعينتين مستقلتين، وذلك للتحقق من العلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (١٠-٤).

جدول (١٠-٤)

نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين العلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

Sig* مستوى الدلاله	درجات الحرية	t قيمة الجدولية	t قيمة المحسوبة	معامل الإرتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحساسي	المتغيرات	
.٠,٠٠٠	٧٨	١,٦٧١	١٢,٩٤٣	٠,٥٢٨	٠,٥٤٣ ٠,٧٨٩	٣,٧٤٣ ٢,٨٠٣	معارف ومهارات المدقق الداخلي الأنشطة البيئية	معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

يوضح الجدول (١٠-٤) نتائج اختبار t الذي يبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). إذ بلغ معامل الارتباط بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان ما قيمته (٠,٥٢٨) وللتأكيد على دلالة معنوية الارتباط فقد بلغت قيمة t المحسوبة (١٢,٩٤٣) وهي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة t الجدولية والبالغة (١,٦٧١).

كما يتضح أن المتوسط الحسبي لدور المدقق الداخلي بلغ (٣,٧٤٣) وبيانحراف معياري (٠,٥٤٣) بامقارنة مع المتوسطة

الحسبي للأنشطة البيئية البالغ (٢,٨٠٣) وبيانحراف معياري (٠,٧٨٩)

ويبيين الجدول أيضاً أن درجات الحرية بلغت (٧٨) والتي هي ناتج طرح عدد أفراد عينة الدراسة ناقصاً واحد صحيح وبما

أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فهذا يؤكّد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية

العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة

البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الرابعة ($H0_{1-4}$):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة"

الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان."

لإختبار هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل t لعينتين مستقلتين، وذلك للتحقق من العلاقة بين وظائف

المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (١١-٤).

جدول (١١-٤)

نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في

البنوك المدرجة في بورصة عمان

Sig* مستوى الدالة	درجات الحرية	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	معامل الارتباط	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
٠,٠٠٠	٧٨	١,٦٧١	١٠,٧١٠	٠,٦٠٤	٠,٤٧١ ٠,٦٨٩	٣,٨١٩ ٣,١٥٣	وظائف المدقق الداخلي الأنشطة الاقتصادية وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية

يوضح الجدول (١١-٤) نتائج اختبار t الذي يبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (α)

(≤ 0.05). إذ بلغ معامل الارتباط بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

ما قيمته (٠,٦٠٤) وللتأكيد على دلالة معنوية الارتباط فقد بلغت قيمة t المحسوبة (١٠,٧١٠) وهي عند مستوى (α)

(≤ 0.05) بالمقارنة مع قيمة t الجدولية والبالغة (١,٦٧١).

كما يتضح أن المتوسط الحسابي لوظائف المدقق الداخلي بلغ (٣,٨١٩) وبانحراف معياري (٠,٤٧١) بالمقارنة

مع المتوسطة الحسابي للأنشطة الاقتصادية البالغ (٣,١٥٣) وبانحراف معياري (٠,٦٨٩) ويبين الجدول أيضًا أن درجات

الحرية بلغت (٧٨) والتي هي ناتج طرح عدد أفراد عينة الدراسة ناقصًا واحد صحيح وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر

من قيمة t الجدولية فهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الرابعة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)،

وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة

الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الخامسة (H0₁₋₅):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

لإختبار هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل t لعينتين مستقلتين، وذلك للتحقق من العلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (١٢-٤).

جدول (١٢-٤)

نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين العلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

Sig* مستوى الدلاله	درجات الحرية	t قيمة الجدولية	t قيمة المحسوبة	معامل الإرتباط	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
.٠,٠٠٠	٧٨	١,٦٧١	٩,٧٣١	٠,٤١٥	٠,٤٧١ ٠,٧٦٢	٣,٨١٩ ٣,٠٤١	وظائف المدقق الداخلي الأنشطة الاجتماعية

يوضح الجدول (١٢-٤) نتائج اختبار t الذي يبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
إذ بلغ معامل الإرتباط بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان ما قيمته (٠,٤١٥) وللتأكيد على دلالة معنوية الارتباط فقد بلغت قيمة t المحسوبة (٩,٧٣١) وهي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة t الجدولية والبالغة (١,٦٧١).

كما يتضح أن المتوسط الحسابي لوظائف المدقق الداخلي بلغ (٣,٨١٩) وبإنحراف معياري (٠,٤٧١) بمقارنة مع المتوسطة الحسابي للأنشطة الاجتماعية البالغ (٣,٠٤١) وبإنحراف معياري (٠,٧٦٢)، ويبين الجدول أيضاً أن درجات الحرية بلغت (٧٨) والتي هي ناتج طرح عدد أفراد عينة الدراسة ناقصاً واحد صحيح وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الخامسة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية السادسة (H0_{١-٦}):

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان".

لإختبار هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل t لعينتين مستقلتين، وذلك للتحقق من العلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (١٣-٤).

جدول (١٣-٤)

نتائج اختبار تحليل t لعينتين مستقلتين للعلاقة بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان

Sig* مستوى الدلالـة	درجـات الحرـية	t قيـمة الجدـولـية	t قيـمة المـحسـوـبة	معـاـمـل الـإـرـبـاط	الـانـحـرـاف الـمـعـيـارـي	المـتوـسـط الـحـاسـبـي	الـمـتـغـرـيات	
٠,٠٠٠	٧٨	١,٦٧١	١٣,٥٠١	٠,٥٣٥	٠,٤٧١ ٠,٧٨٩	٣,٨١٩ ٢,٨٠٣	وظـائـفـ المـدقـقـ الدـاخـليـ الأـنشـطـةـ الـبيـئـيـةـ	وظـائـفـ المـدقـقـ الدـاخـليـ الأـنشـطـةـ الـبيـئـيـةـ

يوضح الجدول (٤-١٣) نتائج اختبار t الذي يبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

إذ بلغ معامل الارتباط بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان ما قيمته

(٥٣٥,٠٠) وللتأكيد على دلالة معنوية الارتباط فقد بلغت قيمة t المحسوبة (١٣,٥٠١) وهي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

بالمقارنة مع قيمة t الجدولية والبالغة (٦٧١,١).

كما يتضح أن المتوسط الحسابي لوظائف المدقق الداخلي بلغ (١٩٨,٣) وبإنحراف معياري (٧٦١,٠) بالمقارنة مع

المتوسطة الحسابي للأنشطة البيئية البالغ (٣٠٨,٢) وبإنحراف معياري (٧٨٩,٠)

ويبين الجدول أيضاً أن درجات الحرية بلغت (٧٨) والتي هي ناتج طرح عدد أفراد عينة الدراسة ناقصاً واحداً صحيح

و بما أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية فهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية السادسة، وعليه

ترفض الفرضية العدمية (الصفيرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في

البنوك المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

١/٥ مناقشة النتائج

٢/٥ نتائج الدراسة

٣/٥ التوصيات

١/٥ مناقشة النتائج

لقد تبين من خلال التحليل الحصاءي ما يلي :

- تراوحت المتوسطات الحسابية معلومات و المعارف المدقق الداخلي في البنوك المدرجة في بورصة عمان بين (٣,٤٨١ - ٤,٢٦٥) وبمتوسط حسابي كلي مقداره (٣,٧٤٣) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير إلى المستوى المرتفع لمعلومات و المعارف المدقق الداخلي في البنوك المدرجة في بورصة عمان.
- بيّنت النتائج أن الوظائف الحديثة للمدقق الداخلي تراوحت متوسطاته الحسابية في البنوك المدرجة في بورصة عمان بين (٣,٤٠٥ - ٣,٩٧٤) وبمتوسط حسابي كلي مقداره (٣,٨١٩) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير إلى المستوى المرتفع للوظائف الحديثة للمدقق الداخلي في البنوك المدرجة في بورصة عمان.
- تبيّن أن المتوسطات الحسابية للأنشطة الاقتصادية تراوحت بين (٣,٥٩٤ - ٢,٩٣٦) بمتوسط كلي مقداره (٣,١٥٣) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير إلى المستوى المتوسط للأنشطة الاقتصادية.
- بيّنت نتائج التحليل الوصفي للأنشطة الاجتماعية أن المتوسطات الحسابية لها تراوحت بين (٢,٥١٩ - ٣,٦٨٣) بمتوسط كلي مقداره (٣,٠٤١) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير إلى المستوى المتوسط للأنشطة الاجتماعية.
- تبيّن أن المتوسطات الحسابية للأنشطة البيئية تراوحت بين (٢,٥١٩ - ٣,٦٨٣) بمتوسط كلي مقداره (٢,٨٠٣) على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يشير إلى المستوى المتوسط للأنشطة البيئية.
- بيّنت نتائج التحليل الاستدلالي للعلاقة بين دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذات مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ، وقد بلغ معامل الإرتباط للعلاقة بين دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصة عمان ما مقداره (٠,٥٨٣).

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة نور وآخرون (٢٠١٣) التي خلصت إلى أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي) على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وذلك من وجهاً نظر المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين والعاملين في أقسام المحاسبة.

حيث أوصت الدراسة بإياب الجوانب البيئية التي تستحقها كونها تؤثر على تقارير الإبلاغ المالي وضرورة الالتزام بالجوانب المتعلقة بمبادرات ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية بهدف التأكيد من قدرتها على الوفاء بتلك المتطلبات، وذلك إلى جانب مراعاة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية.

- أوضحت نتائج اختبار العلاقة بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) إذ بلغ معامل الإرتباط ما مقداره (٠.٦٨٠).

وتفق هذه النتيجة مع دراسة (المدلل، ٢٠٠٧) التي بينت أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي والمساهمة بدعم حاكمية الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم ودعم إدارة المخاطر وقياس كفاءة وفاعلية الأداء، وأنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة.

- تبين أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان ومعامل مقداره (١١.٣٠).
- وتفق هذه النتيجة مع دراسة (اللولو، ٢٠٠٩) التي أوضحت إن إدارة الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام، وإن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتتوفر كادر محاسبي كفؤ وتتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويتطبق تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها.
- بینت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين معارف ومهارات المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان. وقد بلغ معامل الإرتباط (٨٢.٥٠).
- تتفق هذه النتيجة مع دراسة (دريابي، ٢٠٠٩) التي أشارت أن المدققين الداخليين لا يقومون بتقييم الأداء البيئي، حيث إن المنظمات لا تقوم بالوفاء بمسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها. وأن المدققين الداخليين لا يملكون المؤهلات العلمية والمهنية التي تخولهم القيام بتدقيق الأداء البيئي، وأن المدققين الداخليين والمدراء

الماليين موافقون أن قيام الشركة بتحقيق الأداء البيئي يؤدي إلى تحسين صورة وسمعة الشركة وتحسين علاقتها بالشركة مع المتعاملين معها، إلا أنه لا يؤدي إلى زيادة مبيعاتها وأرباحها.

- أشارت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاقتصادية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ معامل الإرتباط ما مقداره (٠.٦٠٤). تتفق هذه النتيجة مع دراسة (غلاب، ٢٠١١) التي بيّنت بأن خدمة تدقيق التنمية المستدامة خدمة تأكيدية جديدة، إلا أنها في مراحلها الأولى، بحيث إنها لا توجد معايير لتدقيق التنمية المستدامة. كما أشارت الدراسة إلى معايير تمكناً من قياس التنمية المستدامة منها، معيار تدقيق الأداء الاجتماعي SA8000، ومعيار الثقة AA1000، ومعيار الایزو ١٤٠٠٠.
- بيّنت النتائج أيضاً بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة عمان وكان مقدار معامل الإرتباط (٠.٤١٥). وهو ما يتفق مع دراسة (أبو سمرة، ٢٠٠٩) التي بيّنت وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية التقارير المالية، ويقاد يكون مدعوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة.
- وأخيراً، أظهرت نتائج تحليل الفرضية الفرعية السادسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين وظائف المدقق الداخلي والأنشطة البيئية في البنوك المدرجة في بورصة عمان. وهذا ما يتفق مع دراسة (Gray et al, 2012) التي بيّنت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات الخضراء أمر مكلف للمنظمة وأن بعض المنظمات تتغاضى عنه لتقليل التكاليف، وأن دور المدقق الداخلي في تكنولوجيا المعلومات الخضراء يتراوح بين المؤثر والمتوسط وغير مؤثر، ولكن بشكل عام فإن دوره وتأثيره منخفض في هذا المجال ويقتصر على بعض التوكيدات والإستشارات. وأن على المدقق الداخلي بالبحث عن الخدمات ذات القيمة المضافة التي يمكن أن تساعده المنظمة على تحقيق أهدافها بالإضافة إلى دوره الرئيسي بالقيام بالأنشطة التقليدية التي تتمثل في مراجعة الحسابات المالية.

٢/٥ نتائج الدراسة

١. غالبية المدققين الداخليين يملكون المؤهلات العلمية والخبرة التي تخولهم للقيام بنظام إدارة مخاطر الاستدامة وإعداد تقارير الاستدامة.
٢. لا يوجد اهتمام واضح لدى البنوك بتدريب موظفي التدقيق الداخلي فيما يخص التنمية المستدامة والمحاسبة البيئية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
٣. وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في الافصاح عن التنمية المستدامة، كما يدرك أهمية وجود نظام إدارة مستدام لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم مخاطر الاستدامة التي يتعرض لها البنك.
٤. يدرك المدقق الداخلي بأهمية تبني سياسات التنمية المستدامة في الشركات، ويدرك أن البنك يجب أن تقوم بدورها تجاه المجتمع والبيئة.
٥. أظهرت الدراسة أن الإفصاح عن التنمية المستدامة كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية تقارير البنوك عينة الدراسة، ويكاد يكون معدوماً في بعضها.

٣/٥ التوصيات

١. اهتمام البنك المركزي لتوسيعه البنوك للمبادرة بالإفصاح عن معلومات ذات دلالات اجتماعية وبيئية، ويستخدمها في تقييم أداء البنك.

٢. على البنوك اخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم الى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم، و العمل على تطوير خبراتهم و مهاراتهم و مساعدتهم في الإطلاع على أساليب التدقيق الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة.
٣. ضرورة قيام الهيئات الرسمية والمنظمات بتطوير مؤشر خاص بالتنمية المستدامة والإفصاح عنها أسوةً بالعديد من الدول المتقدمة، وتعزيز ثقافة وممارسة البنك لمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.
٤. على إدارات البنك ضرورة الاهتمام بوضع سياسات وأنظمة وإجراءات تتعلق بالاستدامة، وضرورة تغيير هيكلية عمل هذه البنك مواكبة تلك التطورات.
٥. على البنك توفير البنية التحتية الملائمة لتطبيق البرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة من حيث توفير البرمجيات والمعدات الملائمة للتطورات الحديثة كما ينبغي تخصيص ميزانية خاصة للبنك في هذا المجال.
٦. ضرورة قيام البنك بتحديد رؤية الاستدامة الخاصة بها، مع التركيز على نقاط القوة الداخلية لها، والاستفادة من الفرص الخارجية، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، ومواجهة التهديدات الموجودة في البيئة الخارجية. مع ضرورة وجود فريق عمل الاستدامة يتضمن أفراد وخبرات من الأقسام المختلفة بالبنك، مما يدعم أفكار تحقق استدامة البنك.
٧. ضرورة إدراك البنك بأهمية وجود تقارير الاستدامة ليكون تقرير سنوي متكملاً ليعبر عن استراتيجية البنك في رسم سياساته المستقبلية.

٨. يجب التأكيد وبشكل جذري على أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في تقييم الأداء طويل الأمد للبنوك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك لطمأنة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين وعليه يستوجب ادخالهما في استراتيجية البنك وعملياته وأن يدرك المدراء أن مسؤوليتهم النهاية هي الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمع المحيط بهم.

المراجع:

المراجع باللغة العربية :

- أبو زر، عفاف اسحق، (٢٠١٢)، "النظم المتكاملة للتدقيق الداخلي ودوره في إستراتيجية وإدارة المخاطر لدعم استدامة الشركات"، المؤتمر المهني الدولي الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، رام الله، فلسطين.
- أبو زر، عفاف اسحق، (٢٠١١)، "الإبلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق"، المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- أبو زنط، ماجده و غنيم، عثمان، (٢٠٠٩) ، "التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، مجلة العلوم الإدارية، المجلد ٣٦، العدد ١.
- أبو سمرة، حامد، (٢٠٠٩) ، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- www.library.iugaza.edu.ps/thesis, seen on 9/12/2013
- بورصه عمان، (٢٠١٣) ، القطاع المالي، البنوك.
- www.ase.com.jo/ar/equities, seen on 15/10/2013
- البنك العربي، تقرير الاستدامة، ٢٠١٣.
- www.arabbank.com/ar/sustainability, seen on 16/3/2014
- الحاييك، أحمد، (٢٠١٣) ،"التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة العلوم الإدارية، المجلد ٤٠، العدد ٢.
- دربياتي، رادة ، (٢٠٠٩) ، "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا. 2013.
- www.tishreen.edu.sy , seen on 10/12/2013
- دهمش، نعيم، (٢٠٠٠) ، "تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية"، مجلة دراسات ، المجلد الثاني عشر ، العدد الخامس، ص ٢٠٣-٢٦٨.

الزيود، عبد الناصر، (٢٠١٣)، "المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن"، مجلة العلوم الإدارية، المجلد ٤، العدد ١٥.

الصاوي، عفت، (٢٠١٢)، "نموذج مقترن للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، مصر.

الصفار، رضا، (٢٠٠٦)، "أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

العايب، عبدالرحمن، (٢٠١١)، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

العبدلي، محمد، (٢٠١٢)، "أثر تطبيق الحاكمة المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العجلوني، أحمد، وعبدالمنعم، أسامة، (٢٠١٣)، "تقارير الاستدامة : التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٥، العدد ١٠.

العمرات، أحمد، (٢٠٠٠)، "المراجعه الداخلية، الإطار النظري والمحظى السلوكي"، الطبعة الثانية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الغامدي، عبد العزيز، (٢٠٠٦)، "تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي" ، الملتقى العربي الثالث للتربية و التعليم، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

غلاب، فاتح، (٢٠١١)، "تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحتات سطيف، الجزائر.

www.univ-ecosetif.com/bib/theses/162.pdf, seen on 11/12/2013

الفرح، عبدالرزاق، والهنداوي، رياض، (٢٠١١)، "مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد ٧، العدد ٣، صفحات ٢٧٣-٢٩٣.

www.journals.ju.edu.jo/JJBA/article, seen on 12/12/2013

القاضي، يوسف، (٢٠٠٨)، "التدقيق الداخلي"، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

القرعان، فادي، (٢٠٠٧)، "العوامل المؤثرة على استقلالية مدقق الحسابات الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه آل البيت، المفرق، الأردن.

قطوش، مريم، (٢٠١٠)، "برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

اللولو، محمد، (٢٠٠٩)، "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

library.iugaza.edu.ps/thesis , seen on 8/12/2013

المدلل، يوسف، (٢٠٠٧)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

library.iugaza.edu.ps/thesis, seen on 11/12/2013

المدهون، إبراهيم، ٢٠١١، "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصادر العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مطارنة، غسان، (٢٠٠٩)، "تدقيق الحسابات المعاصرة"، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن.

نور، أحمد، (٢٠٠٧)، "مراجعة الحسابات من الناحيتين العملية والنظرية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

نور، عبدالناصر، وعبداللطيف، مصر، والعمروطي، أحمد، (٢٠١٣)، "أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، بحث علمي غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المراجع باللغة الإنجليزية :

- American Accounting Association,(2014), Audit Section, Report of the Committee on Basic Auditing Concepts.
www.aaahq.org/audit, seen on 03/2/2014
- Andrea, Bather, and Burnaby, Priscilla, (2009), "The Public Company Accounting Oversight Board: National and international Implications", Managerial Auditing Journal , Vol.21, Issue 6, pp 657- 669.
- Artiach, Tracy; Lee, Dareen; Nelson, David; Walker, Julie, (2010)," The determinants of Corporate sustainability performance", Accounting and Finance Journal, Vol.50, pp 31 – 51.
- Augustine, Enofe; Chijioky, Mgbame; Uyioghoso, Obazee; Otitvbo, Edeoghon, (2013),"Environmental Auditing and Sustainable Development in Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.11, pp 91-97.
- Barclay, Simpson, (2005), "An Introduction to Internal Auditing in Banking", London.
- Branco, Manuel, and Rodrigues, Lucia. (2008),"Factors Influencing Social Responsibility Disclosure by Portuguese Companies", Journal of Business Ethics, Issue 4, pp 685- 701.
- Buchs, Arnoud, and Blanchard, Odile, (2011)," Exploring the Concept of Sustainable Development", Journal of Economic Education Issue 4, pp 42-44.
- Delliotti, (2009), "Avoiding Pitfalls on the Sustainability Path to Sharholder Value"
www.deloitte.com/assets/Dcom-UnitedStates, seen on 8/2/2014.
- Deegan, Craig, and Unerman, Jefrey,(2011),"Introduction the Legitimizing Effect of Social and Environmental Disclosures – Theoretical Foundation", Accounting , Auditing and Accountability Journal , Vol.15, pp 282- 311.
- Deegan, Craig, and Unerman, Jefrey,(2006),"Financial Accounting Theory", European Edition, McGrow Hill Education.
- Ernst & Young, (2014),"Value of Sustainability", study by EY and Boston College Center for Corporate Citizenship.

www.ey.com/Publication/vwLUAssets, seen on 8/5/2014

- Ernst & Young, (2011)," Five Highly Charged Risk Areas for Internal Audit".
www.ey.mobi/Publication/vwLUAssets, seen on 15/3/2014.
- FEE, Federation of European Accountants, (2008), " Call for Action Need to Increase Education in Sustainability for Accountants and Management".
www.ffe.be , seen on 12/12/2013.
- Florea Radu, and Florea Ramona, (2011), "Internal Audit of CSR strategies", Economy Transdisciplinarity Cognition, vol. 7, Issue 1/2011, pp 12-17, George Bacovia University Printing House, Bacau.
- Gray, Rob, (2000), "Current Developments and Trends in Social and Environmental Auditing", International, Journal of Auditing, Issue 3, pp 247 – 268.
- Gray, Glen; Gyun,Won; Miller,David, (2011), "Identifying Value Added Roles for Internal Auditors in Green IT Activities", Department of Accounting and Information Systems California State University, Northridge, USA.
- GRI, Global Reporting Initiative. www.globalreporting.org/information/sustainability-reporting, seen on 2/5/2014.
- Haiying, Pan, and Chaochao, Gu, (2013) "An Evaluation of Sustainable Development of Listed Commercial Banks in China", Research in World Economy, Vol 4, Issue 2, pp 75-81.
- Harikkala, Rikka, (2010), "CSR in the Finnish Banking Industry", Master Thesis, Turkey Uneversity of Applied Science, Turkey.
www.publications.theseus.fi, seen on 5/2/2014.
- Horova, Michaela. and Zborkova, Jitka, (2012)," Development of Internal Audit in the Context of Sustainability and its Integration into Business Management", University of West Bohemia, Czech Republic.
- IFAC, International Federation of Accountant, (2006), "Why Sustainability Counts for Professional Accountants in Business". www.ifac.org,.. seen on 13/3/2014.
- IIA, Institute of Internal Auditors, (2013),"New Governance Rules Require Internal Auditing", Tone at the Top, Issue 21, February.

- Khaddash, Husam; Al nawas, Rana; Ramadan, Abdulhad, (2013), "Factors Affecting the Quality of Auditing: The Case of Jordanian Commercial Banks", International Journal of Business and Social Science, Vol 4, No 11.
- KPMG international, (2011),"Corporate Sustainability", Progress report.
<http://www.kpmg.com/TW/zh/Documents/ccs>, seen on 10/4/2014.
- KPMG international,(2006),"The Value Adding Internal Audit Function.
www.kpmg.com/PL/pl/services/Advisory, seen on 3/3/2014.
- Leeuwen, Sylvia, (2003), "The Development of Environmental Auditing", International Journal of Government Auditing, Vol30, p13-15.
- OECD, The Organisation for Economic Co-Operation and Development, (2001), "The DAC Guidelines: Strategies for sustainable Development".
www.oecd.org/dac, seen on 9/12/2013.
- PWC, Price Water House Coopers, (2012), "Examining the Future of Internal Auditing".
www.pwc.com/internalaudit, seen on 14/2/2014.
- Rahahleh, Muhammad, and Sharairi, Jamal, (2008), "The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan", International Management Review, Vol. 4, No2, pp 5-17.
- Ratliff, Richard, and Reding, Kurt, (2002), "Introduction to Auditing: Logic, Principles, and Techniques", The Institute of Internal Auditors.
- Robert, Eccles; Ioannis, Ioannou; George, Serafeim,(2011),"The Impact of a Corporate Culture of Sustainability on Corporate Behavior and Performance", working paper, Harvard University. USA.
- Sekaran, Uma, and Bougie, Roger, (2010),"Research Methods for Business", Fifth Edition, pp 184.
- Serpil, Senal; Gaye, Atilla; Burcu, Aslantas, (2012), "The Role of Internal Auditing In Sustainable Development and Corporate Social Reporting", Third International Symposium on Sustainable Development, Sarajevo, Bosnia.

- Woo, Chi Mun. (2011), "The Role of Internal Audit in Sustainability", KPMG, Australia.
- United Nations, (2013), “Earth summit”, conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, Brazil. www.un.org/geninfo seen on 3/1/2014.
- UNCSD, United Nations Conference on Sustainable Development, (2012) www.uncsd2012.org/rio20/, seen on 8/1/2014.
- World Commission on Environment and Development, 1987, Brundland Commission.

(١) الملحق

استبيان الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

أخي المستجيب، أخي المستجيبة،»

تحية طيبة وبعد،

انطلاقاً من تفعيل دور الجامعه في خدمة المجتمع وعملية التنمية، يقوم الباحث بإجراء دراسة لنيل درجة

الماجستير تحت عنوان:

"دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة في البنوك المدرجة في بورصه عمان"

أرجو التفضل بتعبئة الاستبيان المرفق بما ترون مناسباً، هذا ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات وأنها سوف تستخدم في أغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على كافة الشركات والباحثين والمهتمين، مع خالص الشكر والإمتنان لما بذلتموه من جهد في سبيل انجاز هذا البحث.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام،»

الباحث

إشراف

الدكتورة عفاف أبو زر

أشرف خلدون عبيدات

E-mail: obeidatash@gmail.com

القسم الأول : معلومات عامة

يرجى اختيار الإجابة المناسبة عن طريق وضع إشارة في المكان المناسب :

الإسم (اختياري)
إسم البنك(اختياري)
المنصب الوظيفي

الشهادات المهنية :

	CMA		CPA
	CFA		JCPA
أخرى / يرجى ذكرها		CA	
.....			CIA

المؤهل العلمي:

	دبلوم
	بكالوريوس
	ماجستير
	دكتوراه

التخصص العلمي:

عدد سنوات الخيرة :

	محاسبة
	إدارة أعمال
	مالية ومصرفية
	اقتصاد

أخرى / يرجى ذكرها.....

	أقل من ٢ سنة
	من ٢ سنة وأقل من ٥ سنوات
	من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات
	من ١٠ سنوات فأكثر

هل شاركت في دورات أو ندوات أو مؤتمرات بخصوص :

	أداء المدقق الداخلي		التنمية المستدامة
	مبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق		المبادرة الدولية للتقارير GRI
	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية		المحاسبة البيئية
	أخرى/ يرجى ذكرها		معايير الإفصاح

القسم الثاني: معلومات خاصة بالدراسة
يرجى وضع إشارة في المكان المناسب مع تعليقك إن وجد لأهميته :

فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمعارف ومهارات المدقق الداخلي المتعلقة بالإستدامة							
الرقم	العبارة	بسخة اتفاق	اتفاق إلى حد ما	اتفاق	اتفاق	لا اتفاق	لا اتفاق إطلاقا
١	يتمتع المدقق الداخلي في البنك بلامام بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية السائدة في البنوك.						
٢	لدى المدقق الداخلي خبرة في استدامة المشاريع المتعلقة بالبنك.						
٣	يتم تدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر في البنك لرفع مستوى ادائهم وتطوير كفاءتهم وقدراتهم، وإنشاء الوعي المتعلق بالإستدامة لديهم.						
٤	لدى المدقق الداخلي في البنك وعي ولامام بحقوق الإنسان وقانون العمل والعمال الأردني.						

						يتمتع المدقق الداخلي في البنك بالوعي والإلمام بمبادئ الصحة والسلامة العامة، والأمان وظروف العمل.	٥
						يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لإدارة المخاطر.	٦
						لدي المدقق الداخلي التأهيل الفني والخلفية المناسبة لتنفيذ الاستدامة.	٧

فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بالوظائف الحديثة للمدقق الداخلي نحو الاستدامة في البنوك

الرقم	العبارة	بشدة	اتفاق	إلى حد ما	لا اتفاق	إطلاقاً	نحو العبارة بما يقوم به المدقق
١	يقوم المدقق الداخلي باختبار ما إذا كانت سياسة الاستدامة تتفق مع الخطة الإستراتيجية ومع سياسات البنك.						
٢	يحرص مدراء التدقيق الداخلي على قياس الأداء، وإدارة التغيير لكي يجعل عملياتها أكثر استدامة.						
٣	يقوم المدقق الداخلي بفحص الشكاوى المقدمة من داخل وخارج البنك، ومتابعة الردود عليها.						
٤	يقوم المدقق الداخلي بتقييم فاعلية وكفاءة عمليات إدارة المخاطر المتعلقة بالبنك.						
٥	يلتزم المدقق الداخلي بكافة القوانين والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.						
٦	يتحمل المدقق الداخلي مسؤولية التأكد من أن كافة المعاملات المنفذة بواسطة البنك منفذة وفقاً للإجراءات الداخلية الخاصة بالبنك.						

يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الآليات موضوعة للكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.

٧

فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية للبنك

الرقم	العبارة	اتفاق بشدة	اتفاق إلى حد ما	لا اتفاق إلى	لا اتفاق إطلاقاً	ملاحظات ترحب بإضافتها نحو العبارة بما يقوم به البنك تجاه الاقتصاد
١	يقوم البنك باعتماد مبادئ Equator Principles التي تهدف إلى تقييم وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية المرتبطة بتمويل المشاريع.					
٢	يقوم البنك بتمويل مشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة.					
٣	يقوم البنك بالاستثمار المسؤول اجتماعياً والذي يأخذ بعين الاعتبار تعهد الشركات المقترضة بمواضيع محددة، مثل حماية البيئة، ومنع تشغيل الأحداث، وضمان حقوق الأفراد عند اتخاذ القرارات.					
٤	يقوم البنك بتمويل المشاريع وفق معايير ESG للإدارة الاجتماعية والبيئية.					
٥	يقوم البنك بتطبيق المنافسة العادلة وعدم الإضرار بالموردين أو المقترضين.					
٦	يقوم البنك بتزويد المتعاملين معه حق معرفة المخاطر المحتملة.					

						يقوم البنك بتطوير منتجات بنكية مبتكرة، كعمل بطاقات ائتمانية صديقة للبيئة وقابلة للتحلل البيولوجي.	٧
--	--	--	--	--	--	---	---

Equator principles ** هي إطار معتمد لإدارة المخاطر لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المصاحبة لعمليات تمويل المشاريع.
 Environmental Social and corporate Governance (ESG) ** هي مؤشر يصنف ويقيس أداء وشفافية وإفصاح الشركات فيما يتعلق بقضايا البيئة والمجتمع والحاكمية، في إطار الالتزام بمبادئ التمويل المسؤول.

فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للبنك							
الرقم	العبارة	اتفاق بشدة	اتفاق إلى حد ما	اتفاق لا إطلاقاً	اتفاق لا	لا اتفق	العبارة بما يقوم بها البنك تجاه المجتمع
١	يقوم البنك بدعم القطاع الصحي والدوائي، على سبيل المثال: دعم المستشفيات والمراكز الصحية ويساهم في حملات مكافحة الأوبئة.						
٢	يقوم البنك بدعم قطاع التعليم، على سبيل المثال: المساهمة في بناء المدارس وإعطاء منح لطلبه الجامعات.						
٣	يقوم البنك بدعم قطاع السياحة، على سبيل المثال: دعم المراقب السياحية، ومكاتب الإرشاد السياحي، وإنشاء المراكز الترفيهية، المنتزهات.						
٤	يوزع البنك نسبة من الأرباح السنوية على العاملين.						
٥	يقوم البنك على تشجيع مفهوم العمل التطوعي عند الموظفين خلال المشاركة في نشاطات تخدم المجتمع.						
٦	يهتم البنك بالمحافظة على الجوانب الصحية المتعلقة بموظفيه.						

							يقدم البنك قروضاً تعليمية للموظفين.	٧
							يقوم البنك بتوظيف موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة.	٨

فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بالأنشطة البيئية للبنك

الرقم	العبارة	اتفاق بشدة	اتفاق	إلى حد ما	لا اتفاق	لا اتفاق إطلاقاً	العبارة بما يقوم به البنك تجاه البيئة	ملاحظات ترحب بإضافتها نحو
١	يقوم البنك بالالتزام بالتشريعات والقوانين واللوائح ذات العلاقة بالبيئة.							
٢	يهتم البنك بالتعامل وبشكل أكبر مع الموردين الذين يعتبرون الجوانب البيئية أساساً لنشاطهم.							
٣	يساهم البنك في التنمية الريفية والقضاء على الفقر، من خلال الاستثمار ودعم المشاريع الزراعية.							
٤	تحرص إدارة البنك على اعتبار المعايير البيئية لتقديم القروض شرطاً للحصول على القرض.							
٥	يتم العمل على تطوير مشاريع المحافظة على البيئة، كتقليل حجم الورق المستخدم، وعمل برامج إعادة تدوير المخلفات الورقية وتقليل النفايات.							
٦	يلتزم البنك بقانون حماية البيئة الأردني الذي ينظم المسائل البيئية في الأردن.							
٧	يقوم البنك بتطبيق برامج شاملة لتوفير الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء والماء.							

يحرص البنك على حماية البيئة والطبيعة، على سبيل المثال: عمل حملات لزراعة الأشجار أو حملات لتنظيف الأماكن السياحية.

٨

هل لديكم أية اقتراحات ترغبون بإضافتها حول دور المدقق الداخلي في الافصاح عن التنمية المستدامة؟

.....
.....

شكراً لحسن تعاونكم

الملحق (٢)

أسماء المحكمين

الرقم	الأسم	مكان العمل
١	الدكتور ظاهر القشي	جامعة عمان العربية
٢	الدكتور عبدالستار الكبيسي	جامعه العلوم الاسلامية
٣	الدكتور عبدالوهاب حبش	جامعه الزرقاء الأهلية
٤	الدكتور ميثان المجلاني	جامعه الزرقاء الأهلية
٥	الدكتور أيمن حرب	جامعه الزرقاء الأهلية
٦	الدكتور منذر العبادي	جامعة العلوم التطبيقية

الملحق (٣)
أسماء البنوك المدرجة في بورصه عمان

الرقم	رمز البنك	اسم البنك
١	ARBK	البنك العربي
٢	JOIB	البنك الإسلامي الأردني
٣	JOKB	البنك الاردني الكويتي
٤	JCBK	البنك التجاري الأردني
٥	THBK	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
٦	AJIB	بنك الاستثمار العربي الاردني
٧	JDIB	بنك الأردن دي الإسلامي
٨	UBSI	بنك الإتحاد
٩	ABCO	بنك المؤسسة العربية المصرفية
١٠	INVB	البنك الاستثماري
١١	EXFB	بنك امال الأردني
١٢	SGBJ	بنك سوسيته جنرال - الأردن
١٣	CABK	بنك القاهرة عمان
١٤	BOJX	بنكالأردن
١٥	AHLI	البنك الأهلي الأردني